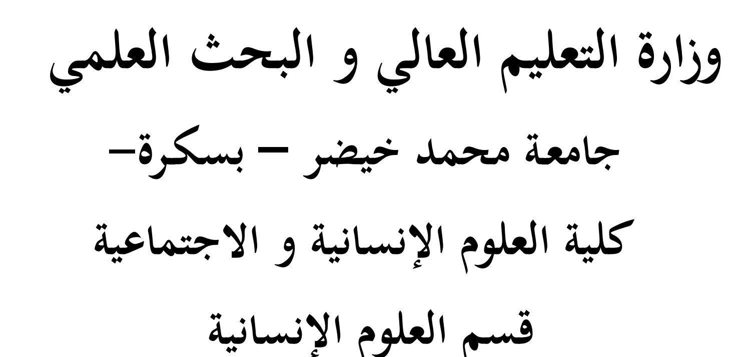



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية



الثورة الجزائرية بين سنتي 1956–1958

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالب:

❖ قرسيف وسام

تحت إشراف الأستاذ:

❖ فريح لخميسي

السنة الجامعية:

2014/2013



إهــداء

أهدي هذا العمل المتواضع ....

إلى كل الذين سقطوا على درب الثورة من أجل تحرير الجزائر

إلى الذين أوصاني ربي أن أدعوا لهم دائما " و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

أمي و أبي حفظهما الله

إلى من أرضعتني الحنان...و كانت الأمن و الأمان...

إلى التي تحزن لحزني و تفرح لفرحي...

إلى من أعانتني بالصلوات و الدعوات...

إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الغالية

إلى الذي رباني وأفنى جهده لرعايتي و تعليمي...

إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح ...

إلى من غرس فينا الأخلاق وحب العلم و التعليم...

إلى القلب الكبير أبي أدامه الله لي .

إلى من ساندني طوال هذا العمل إلى زوجي أدامه الله الصحة و العافية.

إلى من أثروني على نفسهم...إلى من تجمعني بهم ذكريات طفولة جميلة

إخوتي عبد المجيد ، أنور ، بن علي و وردة حياتي أختي الغالية : إلهام

وكل صديقاتي : عبلة نوال رفيقة ابتسام ومريم

إلى كل من أحب رسول الله عليه أزكى صلاة و السلام

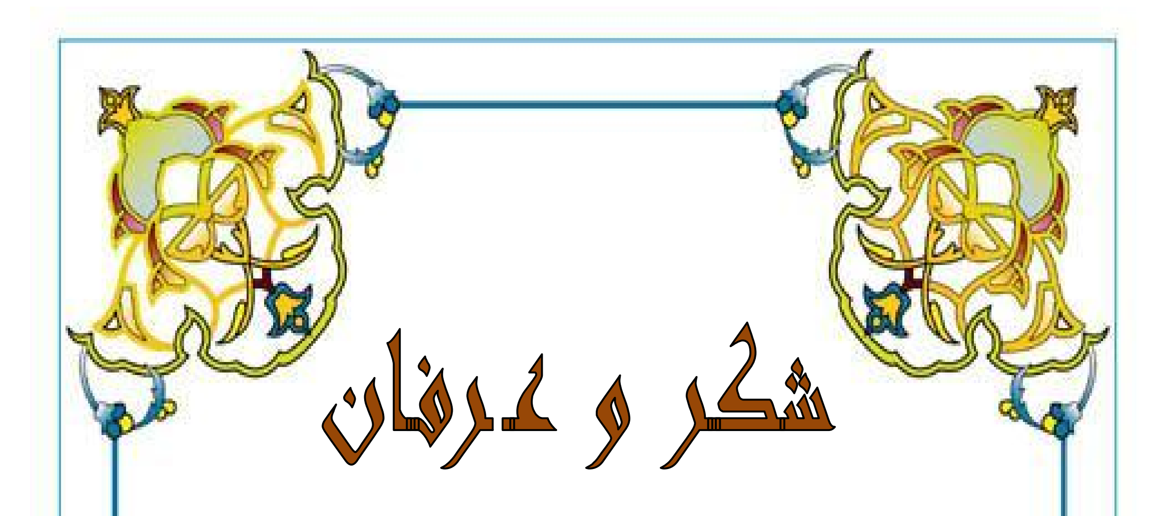
إلى كل أفراد عائلتي و عائلة زوجي كبيرا و صغير كل باسمه

إلى كل من قدم يد المساعدة لانجاز هذا البحث

إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

إلى كل هؤلاء اهدي باكورة جهدي العلمي.

وسام قرسيف

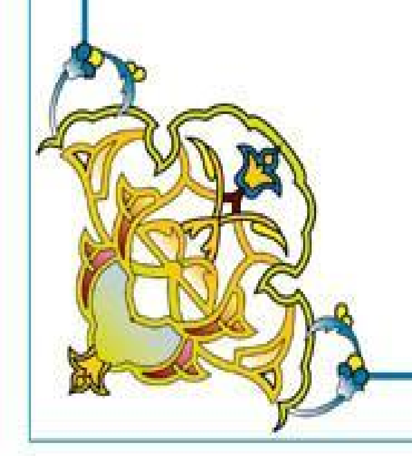


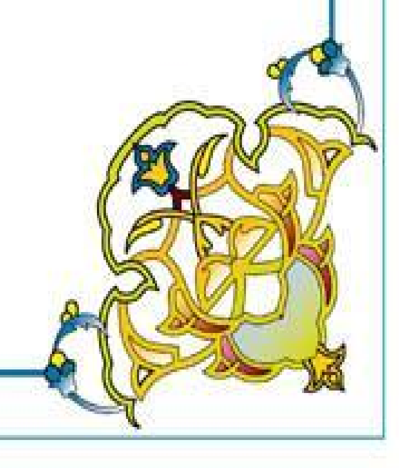
أحمد الله تعالى الذي وفقني في إنجاز هذا العمل

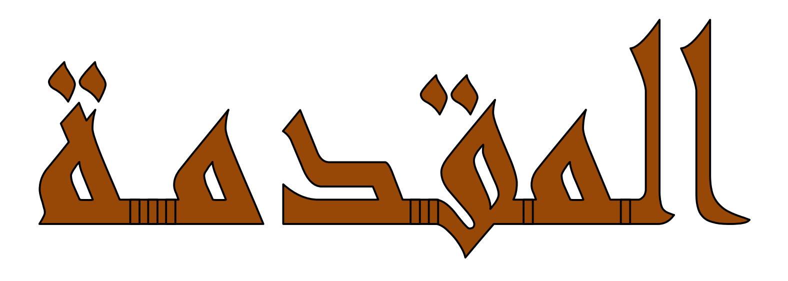
إلى الأستاذ الفاضل فريح لخميسي أقدم اخلص الشكر و وافر الامتنان على كل ما قدمه لي من توجيهات و نصائح و معلومات التي ساعدتني كثيرا لإخراج هذا البحث إلى النور

و شكر كبير إلى كل المشرفين و المناقشين و إلى كل أساتذة التخصص

و إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد حتى و لو بالكلمة الطيبة .






المقدمة

المقدمة

إن البعض ممن تناول الثورة الجزائرية (1954–1962 م) قد اعتبرها حربا تحريرية ، و أنها مجرد عمل عسكري تحكمت فيه الظروف أكثر مما تحكمت فيه الأفكار و الاستراتيجيات الحربية، و لكن الحقيقي أنها انطلقت من معطيات تاريخية و مسيرة نضالية ظلت متتابعة في إحداثها و تطوراتها الأيديولوجية و لذلك فقد أحدثت تغيرات جوهرية في جميع الميادين.

لقد جاءت ثورة نوفمبر المجيدة بعثا قويا للجزائر بكل أبعادها و مفاهيمها مستخلصة العبر من إخفاق المقاومات السابقة التي عمت أرجاء الوطن شمالا و جنوبا ، شرقا و غربا.

و قد عانى الشعب الجزائري قرنا و اثنين و ثلاثين سنة تحت نيران الاحتلال الفرنسي حيث حاول هذا الأخير مسح الشخصية العربية الإسلامية لهذا الشعب الذي ظل يقاوم طيلة فترة الاحتلال، كما قدم خيرة أبنائه بما يزيد عن مليون و نصف المليون شهيد لتعيش الجزائر حرة عربية .

كما أن جبهة التحرير الوطني الجزائرية استطاعت أن تقود الثورة ، رغم الإمكانيات البسيطة التي كانت في حوزتها ضد دولة استعمارية تفوقها عدة و عتاد ، لكن الثورة بفضل التحام الشعب حولها استطاعت أن تدخل مرحلة جديدة بعد مؤتمر الصومام (20 أوت 1956 م) الذي يعد من المحطات البارزة في تاريخ الثورة التحريرية و ما أفرزه من تحولات و مستجدات على مختلف الأصعدة ، حيث نظم البلاد تحت قيادة مركزية و أوجد جيشا نظاميا و هياكل تنظيمية للثورة .

و انطلاقا من كل هذا جاء اختياري الميسوم بـ (الثورة الجزائرية بين سنة (1956–1958).

أما عن أسباب اختياري لهذا الموضوع فتعود إلى:

- الرغبة الشخصية و الملحة في دراسة تاريخ الثورة الجزائرية دون غيرها من المواضيع.
- الوقوف على سر نجاح الثورة ووقفها الند للند أمام قوة فرنسا المحتلة.

– كذلك من أجل التعرف على الإستراتيجية السياسية و العسكرية التي انتهجتها الثورة التحريرية لتحقيق الاستقلال.

إشكالية الموضوع:

ما الخصوصية التي ميزت الثورة في الفترة الممتدة من سنة 1956 إلى سنة 1958 عن الفترة التي سبقت و التي تلتها.

و من خلال ذلك تتبادر عدة تساؤلات منها :

- كيف انطلقت الثورة و كيف تطورت حتى سنة 1956؟
- ما هي أهم أحداث هذه المرحلة ؟
- ما هي المحطات الحاسمة التي عاشتها الثورة بعد اندلاعها في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.
- ما هي التغيرات التي أضافها مؤتمر الصومام على المسار السياسي و العسكري للثورة التحريرية؟
- ما هي السياسات التي انتهجها قادة فرنسا حتى مجيء ديغول للقضاء على الثورة؟

منهجية البحث:

و للإجابة على إشكالية الموضوع التي تتمحور حولها العديد من التساؤلات اعتمدت على: المنهج التاريخي الوصفي و ذلك برصد أحداث التاريخية و تسلسلها، كذلك المنهج التحليلي الوصفي في إطار ما توفر من مصادر و مراجع خاصة بموضوع الدراسة و عرض جوانب من مضمونها بعد تمحيصها و نقدها ، و لطبيعة البحث اخترت له خطة تتكون من مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة و فهرس.

الفصل الأول و هو تمهيدي : تناولت فيه لمحة عن اندلاع الثورة و تطورها حتى مؤتمر الصومام في أربع عناصر : العنصر الأول بعنوان تحضير الثورة و الثاني تحت عنوان اندلاع الثورة و ردود الفعل الأولية ، أما الثالث فعنوانه أسباب و ظروف هجومات الشمال القسنطيني 1955م و العنصر الأخير تطرقت فيه إلى نماذج لنشاط بعض المنظمات الجماهيرية في الثورة.

أما الفصل الثاني : كان تحت عنوان الثورة الجزائرية من مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 إلى نهاية سنة 1957 تناولته في أربع عناصر كذلك ، الأول بعنوان مؤتمر الصومام و نتائجه 20 أوت 1956 م ، و الثاني بعنوان لجنة التنسيق و التنفيذ و العنصر الثالث إضراب ثمانية أيام و العنصر الرابع عن دورة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة أوت 1957.

الفصل الثالث: كان عنوان الثورة الجزائرية 1958 تضمن ثلاثة عناصر.

تناولت فيه مؤتمر طنجة 1958م و مجيء ديغول إلى الحكم و سياسته اتجاه الثورة و العنصر الأخير تضمن الحكومة المؤقتة الجزائرية.

و أنهيت البحث بخاتمة تضمنت جملة من النتائج المستخلصة من خلال الدراسة ، و اعتمدت لانجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر و المراجع نذكر منها :

– مذكرة أحمد بن بله : تعد هذه المذكرة مصدرا هاما باعتبار أن صاحبها كان من مسؤول المنظمة الخاصة التي نتجت عن الثورة.

– مذكرة علي كافي : تكتسي أهميتها في كون صاحبها كان قائد للولاية الثانية الشمال القسنطيني.

– جريد المجاهد و هي لسان حال جيش و جبهة التحرير الوطني.

و اعتمدت أيضا على مذكرات شارك ديغول الأمل التي تخص الجزائر، و صاحبها رئيس الجمهورية الخامسة التي أتى عنها انقلاب 13 مايو 1958.

بعض المصادر و المراجع الأجنبية منها:

- Ben Youcef Ben Khadda : Les Origines de 1er Novembre, Edition Dehleb , Alger :1989 .
- Mustapha Madi. Reflection Massali El hadj 1989 . Edition Casba – Alger 1995.

أما بالفرنسية فاعتمدت على كتاب يوسف بن خدة ، و كذلك كتاب مصطفى مادي و غيرها من المصادر المراجع التي اهتمت بتاريخ الثورة.

و في الأخير فإن لم ادخر جهدا في سبيل محاولة الإلمام بالموضوع.

الفصل الأول (تمهيدي)

لمحة عن اندلاع الثورة

و تطورها حتى مؤتمر الصومام 1956

تمهيـد:

تعتبـر ثـورة التّحريـر الجزائريّـة مـن أبـرز ثـورات القـرن العشـرين ، لمـا تمتـاز بـه مـن خصائص ومميّزات تنفرد بها عن باقي ثورات هذا القرن.

فإذا تحدّثنا مثلا عن الثّورة الفيتنامية ، مباشرة نقرنها بزعيمها (هوشي منه) وإذا تحدثنا عن الثّوّرة المصريّة ، مباشرة يتبادر إلى أذهاننا اسم قائدها (جمال عبد الناصر) لكن عند الحديث عن الثّوّرة الجزائريّة، لا نجد أي زعيم نقرنه بها فالقادة الّذين خطّطوا لها كثيرون يتعدّدون كلّما تعمّقنا في جذورها ، حينها لا يسعنا إلّا أن نسمّيها ثورة الشّعب الجزائري. فالشّيء الّذي ميّز ثورتنا، أنّ حدوثها جاء بشكل مفاجئ وسريع ، لم يكن يتوقّعه المستعمر الفرنسي ، ولا حتّى بعض الأطراف السياسيّة الجزائرية [1] .لأن تفاقم الأزمة داخل حركة انتصار الحريّات الديمقراطيّة، لم يكن ينبئ إلا بزوال الحركة الوطنيّة وتشتت قادتها ، فكيف تمّ الإعداد لهذه الثّورة. وما هي هذه الهيأة و كيف ظهرت و تطورت؟

أولا : تحضير الثّورة

1 – نشأة المنظّمة الخاصّة وتطوّرها :

يعود تاريخ تشكيل المنظّمة الخاصّة إلى أول مؤتمر لحركة انتصار الحريّات الديمقراطيّة في 15 فيفري 1947 ، حين وافق الجميع على إنشاء منظّمة شبه عسكريّة تحت إشراف الحزب ، عرفت في الوثائق باسم " المنظّمة السريّة " أو " المنظمة الخاصّة"[2] فكانت مهمّتها إعداد الثّورة ونفخ الرّوح الثوريّة ، وفعلا ، أصبحت هذه الرّوح تخرج شيئا فشيئا من الطور النظري إلى الطور العملي، إنّ جيلا جديدا ترعرع مابين الحربين العالميّتين ، وهذا الجيل لا يغره غرور الخطب والتّصريحات ، ولا تنطلي عليه حيّل الساسة والنزعات.[3]

[1]– نقصد بالأطراف السياسية الجزائرية مختلف الأحزاب والجمعيات التي كانت تنشط في إطار الحركة الوطنية الجزائرية وهي : حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (حزب الشعب سابقا) الذي كان يستقطب اكبر عدد من المناضلين ، يتزعمه مصالي الحاج ، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تحت زعامة فرحات عباس وجمعية العلماء المسلمين . انظر حكيمة شتواح ، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية .

[2]– غربي الغالي ، فرنسا والثورة الجزائرية (1954 – 1958)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009 ،ص: 59.

[3]– عباس فرحات ، ليل الاستعمار ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2005 ، ص : 77 .

كانـت لا تهـتمّ بالسيّاسـة ، إنمـا تهـتّم بـالثّورة وتهيـئ السـلاح وتجنّـد الرّجـال الصّـالحين القادرين ، وتستعدّ وتعدّ الشّعب لليوم العظيم ، كـان علـى رأس هذه المنظّمـة السريّة رجال من أمثال أحمد بن بلّه ، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط ، عبد الحفيظ بوالصّوف، رجال آمنوا بـالوطن وحده ، وبالاستقلال مبدأ ، وبـالثورة سبيلا، وبطريق الدّم والضّحايا مبلغا للأهداف ، موصلا للحرية [1] .

وقد آذنت هذه المنظّمة الرّائدة ، بما ستكون في 1954 ، اللّجنة الثّوريّة للوحدة والعمل، وجبهـة التحريـر الـوطني ، وكانـت المنظّمـة الخاصّـة تتـألّف من مجلس قيـادة : مجلس عـام ومجلس إقليمـي ، وكـان مجلس القيّادة العامّة يتـألّف من خمسـة أعضـاء ، ويضـطلع ، علـى الصـعيد الـوطني ، بـإدارة الشـؤون النظاميّـة ، ويتحمّـل مسـؤوليّة التوجيهـات والمراقبـة الخاصّـة بالعمليّات المبرمجـة ، وكـان قائـد المنظّمـة السّريّة يمـارس كـذلك ، وظيفـة المنسق لـدى قيـادة الحزب ، وكان محمد بلوزداد[2] أول وأشهر مسؤول عن هذه المنظمة شبه العسكريّة[3].

وسرعان ما حلّ محلّه ، مساعده آيت أحمد ، بعد أن أصبحت صحّته الواهنة تعوقه عن أداء مهمته. وزاول آيت أحمد وظيفته هذه ، خـلال سنتين ، قبل أن يتوارى بدوره عن الأنظـار سنة 1949.

فخلفه بن بلّـه الّذي تـولى القيّـادة حتـى مـايو 1950 ، أي حتّـى تـاريخ اعتقالـه . وهنـاك عضـوان آخـران ، كـان لكـلّ منهمـا ، علـى المسـتوى الـوطني ، مقعـد فـي مجلس القيّـادة العـام المذكور.

---

[1]– احمد توفيق المدني ، حياة كفاح ، دار البصائر ، الجزائر 2009 ، ج 3 ، ص : 59

[2]– (1924 – 1952) : لقب باسم " سي مسعود " ولد بالجزائر العاصمة ، تحصل على شهادة مكافئة لشهادة البكالوريا ، انتمى إلى حزب الشعب الجزائري عام 1934 ، عضو اللجنة المركزية ، أسس قسم شباب بلكور في سن 19 ، توفي يوم 14 – 1 – 1952 بالمركز الفرنسي الإسلامي بتونس وبعد معاناة طويلة من مرض السل .انظر:
Ben Youcf Ben Khadda : Les Origines de 1er Novembre, Edition Dehleb , Alger :1989 , pp :129-130.

[3]– محمد يوسفي ، الجزائر في ظل المسيرة النضالية ،المنظمة الخاصة ، تقديم وتعريب ، محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات ثالثة – الابيار – الجزائر 2010 ، ص : 107.

وهذان العضوان هما محمد يوسفي المكلّف بالمصالح العامّة ، وعبد القادر بلحاج، المكلّف بالتّدريب العسكري ، أمّا مجلس القيّادة الإقليمي فكان يضمّ جميع القادة والمسؤولين عن جميع المناطق ، وعلى كل حال ، فإن الهيكل التّنظيمي الّذي تبنّته هذه السّلطة هو الّذي اعتمده جيش التّحرير الوطني ، لهيكلة ولايته سنة 1954 [1]. وتميّز عمل المنظّمة ونشاطها، بإتّباع السّريّة التّامّة وذلك للحيلولة دون اكتشاف أمرها من طرف الشّرطة والمخابرات الفرنسيّة ، مع انتهاج نظام صارم في عمليّة اختيار وتجنيد المناضلين ، وكانت أولى المهام الّتي باشرها التّنظيم ، تجنيد المناضلين وفق مقاييس متشدّدة يتوجّب توفّرها في المناضل المراد ضمّه إلى التّنظيم ، بالعودة إلى النّظام الدّاخلي ، وبالضّبط إلى المادّة الثّانيّة الخاصّة بالتّجنيد ، نجد أنّ المنظّمة وضعت شروطا منها :

الإيمان بالقضيّة الوطنيّة ،الاستعداد لتقديم التضحيّة ، والانضباط التّام بأوامر وقرارات القيّادة، الشّجاعة والقدرة البدنيّة ،القسم على المحافظة على سرّ المنظمة تحت أي طائل حتى على أقرب النّاس[2].

وقبل أن يقبل الشخص لإجراء الاختبارات[3] اللازمة له ، تكون سيرته وسلوكه اليومي قد شمله ملف يقدم إلى القيّادة خاصّة ، وأنّه من غير الممكن دخول أي عضو إلا عن طريق قريب أو صديق مشهود له بصدق النضال وقد وضعت شروط محددة للعامل في المنظّمة الخاصّة أو المتقدم للانضمام إليها نوجزها في ما يلي : الطّاعة – التّجنيد – الاجتماعات – وجوب توفّر السّيرة الحسنة لكلّ أعضاء ومسؤولي المنظّمة الخاصّة[4]. وبالنسبة للمهمة الّتي أنشئت لأجلها المنظّمة فقد تمثّلت في الدّفاع عن المسؤولين في الحزب ، وبالتالي فمهمّتها قد

---

[1]– غالي الغربي، مرجع سابق ص : 108 .

[2]– نفسه، ص : 61 .

[3]– كانت الاختبارات تجرى بطريقة سرية إلى درجة تجعل الإطار المختبر يضع قناعا حتى لا يكشف عن شخصيته ، وهذا حرصا على بقاء الكوادر والقيادات غير معروفة .

[4]–سليمان قريري ، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940 – 1954)، شهادة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر 2010 – 2011 ، ص ص : 177 – 178

خرجت عن الإطار السياسي للحزب وهذا ما جعلها تنفصل عنه منذ اليوم الأول وتعمل بشكل سريّ ، كذلك تفادي أي فرصة قد يستغلّها العدو لضرب الحزب[1] ومن الأعمال الّتي قامت بها هذه المنظّمة عمليّة جمع الأسلحة ، وكانت البداية من ذخيرة القوات الأمريكية الّتي حلت بالشّمال الإفريقي سنة 1942 ، وبالنسبة لتنظيم المقاومة المسلّحة وتحقيق مبدأ الشّموليّة عبر أنحاء الوطن ، فيبدوا أن ذلك مازال يحتاج للمزيد من الوقت والعمل[2].

2 – اكتشاف المنظّمة الخاصّة:

عمّرت المنظّمة الخاصّة منذ نشأتها بعد المؤتمر الأول لحركة الانتصار للحريات الديمقراطيّة حتّى اكتشافها من قبل السّلطة الاستعمارية بداية من مارس 1950 قرابة ثلاثة سنوات ، وهذا رغم طابع المنظّمة السّري واقتصار علاقتها مع المكتب السيّاسي للحركة . إذ كان الاتصال بينهما يتّم عن طريق شخصين هما : حسين لحول[3]، ومحمد خيضر[4] من جهة قيّادة الحركة ، ورئيس المنظّمة الخاصّة من جهة أخرى .

تابعت السّلطة الاستعماريّة تحرّكات وتنقّلات الوطنيّين الجزائريّين،ووصفتهم في تقاريرها بالعناصر الخطيرة على الأمن العامّ والواجب مراقبتها، لكن دون معرفة انتمائهم إلى التّنظيم الهيكلي للمنظّمة الخاصّة وطابعها الشّبه العسكري .

فمتى بدأت الإدارة الاستعمارية تعرف وجود هذه المنظّمة ؟[5]

---

[1]– أمال شلي ، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1956) رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة العقيد الحاج لخضر ، 2005 – 2006 ، ص : 314، غير منشورة.

[2] – Ben Youcef Ben Khedda,op.cit, p 12

[3]– ولد بسكيكدة ، مناضل في نجم شمال إفريقيا ، مندوب جبهة التحرير الوطني سنة 1955 ، انقطع عن كل نشاط سياسي سنة 1956 ، شارك في توقيع بيان مع بن خده وعباس فرحات وخير الدين ضد سياسة بومدين . انظر أمال شلي مرجع سابق ص 315.

[4]– (1911 – 1967) : رجل ثوري وسياسي جزائري ، ولد بالقرب من مدينة بسكرة ، كان من بين لجنة التسعة او بالأحرى اللجنة الخارجية لجبهة التحرير الوطني ، احد المختطفين الخمسة من الطائرة ، أفرج عنه سنة 1962 ، عاد إلى الساحة السياسية في إطار حزب جبهة التحرير الوطني ، لكنه ما لبث أن اختلف مع الرئيس بن بله ، هذا ما أدى به إلى مغادرة الجزائر إلى أوربا ، اغتيل بمدريد يوم 01–01–1967 ودفن بالمغرب . أنظر أمال شلي – مرجع سابق ، ص : 229 .

[5]– عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (1939 – 1954)، دار الألمعية للنشر والتوزيع ، الجزائر 2011 ، ص : 56.

تظهر مجموعة من الرّوايات في هذه القضيّة و هي:

الرّواية الأولى : إن المنظّمة الخاصّة تمّ اكتشافها بين سنتي 1948 – 1949 كتنظيم عسكري دون العلم بأشخاصها ومحرّكيها ، والخطوة الأولى كانت عن طريق حادثة بريد وهران ، ومن هنا بدأت متابعة المخابرات الفرنسيّة للمنظّمة حتّى تمّ اكتشافها يوم 18 مارس 1950[1] .

الرّواية الثانيّة: يرى أصحابها بأن معرفة السّلطة الاستعمارية بوجود تنظيم سريّ يعود إلى تاريخ 15 مايو 1948 . أين تمّ اعتقال ثلاثة طلبة كان من بينهم محمد يزيد[2] ، الّذي ضبط وهو يحمل وثائق عن الجيش الوطنيّ السّري ... وكان هذا الاكتشاف هو بداية معرفة الإدارة الاستعمارية بوجود تنظيم عسكريّ يريد الإطاحة بها في الجزائر عن طريق ثورة . الرّواية الثالثة: يرجع أصحابها مسالة عرقلة نشاط المنظّمة الخاصّة والعمل على تجميدها وتصفيتها إلى قيادة حركة الانتصار للحريّات الديمقراطيّة ، نظرا لوجود حساسيّات وحسابات داخليّة ،ممّا أدى إلى تفكيك واكتشاف المنظّمة[3].

الرّواية الرّابعة: يطلق عليها حادثة تبسة ، وهي الحادثة الّتي اتفق حولها الكثير من المؤرخين والمناضلين الّذين عاصروا الحدث ومن بينهم عمار بن عودة الّذي صرّح في حديث له مع محمد عبّاس[4]

بما يأتي :

" إن اكتشاف المنظمة الخاصة كان في مارس 1950 اثر عملية تبسة وهي عملية نفذت بأمر من قيّادة المنظّمة على مستوى عمالة قسنطينة والمتمثّلة في الثّلاثي : محمد بوضياف[5]،

---

[1]– آمال شلي ، مرجع سابق ، ص : 331

[2]– عبد القادر جيلالي بلوفة ، مرجع سابق ، ص : 57 .

[3]– نفسه ، ص :59 .

[4]– من الصحفيين البارزين الذين تركوا بصماتهم في مجال الكتابة العلمية ولاسيما في ما يخص الذاكرة الوطنية.

[5]– (1919 – 1992) سياسي محنك ومن القادة الثوريين الأوائل ورجل تاريخي متواضع ، ولد بالمسيلة أجبرته ظروف العمل العمل على توقيف دراسته في السنة 5 تكميلي ، جند في الخدمة العسكرية سنة 1943 بعدها عين كمسؤول محلي لحزب الشعب الجزائري ، يوم 23 مارس شكل اللجنة الثورية للوحدة والعمل واختار أعضاء لجنة التنفيذ بنفسه من ضمن 22

ومحمد العربي بن مهيدي[1]، ومراد ديدوش[2] " إذا فأثناء عملية تأديبية قام بها مسؤولو المنظّمة ضدّ أحد أعضائها وهو" عبد القادر خياري " من مدينة تبسة بدأت سلسلة اعتقالات واسعة[3] من تبسة إلى سوق أهراس وعنابة وأخيرا كل الجزائر باستثناء بعض المناطق الّتي لم تطلها يد المخابرات الاستعماريّة[4].

3 – لقاء مجموعة الاثنين والعشرين 22 :

إذا كان الكفاح المسلّح يمكن أن يخلص إلى نتيجة فعّالة وإيجابية فإن العمل السيّاسي التمهيدي كان أمرا ضروريّا قبل الشّروع في العمل العسكري ، فكل نشاط لابد أن تسبقه فلسفة أو أسلوب نظري لأنه يمرّ من مرحلة نظريّة " سيّاسيّة " إلى مرحلة تطبيقيّة ، ومن هنا فقد شرع الجناح الثّوري في عمل سيّاسي مستقلّ لم يخرج عن الإطار النّظامي لتوعية الجماهير وإعدادها نفسيّا وتنظيميّا ، في وقت اندلعت فيه الأعمال الثّورية الأولى في كلّ من تونس والمغرب وتعمّق الخلاف داخل حركة انتصار الحريّات الديمقراطيّة بين المصاليّين والمركزيّين ، وهنا تحرك تيار ثالث ليفصل في هذا النزاع فتمت عدة لقاءات بين أعضاء من المنظّمة الخاصّة

التاريخيين ، كان من الخمسة المختطفين في عملية القرصنة الجوية التي تعرضت لها الطائرة، اضطر إلى مغادرة الجزائر بعد أن تعرض للسجن في بداية سنة 1962 ، عاد إلى الجزائر بطلب من القيادة السياسية والعسكرية ، ولكن يد الإجرام اغتالته يوم 28 جوان 1992 بينما كان يمد يده للشعب.

[1]–(1923 – 1957) : من ابرز قادة الثورة الجزائرية ومفكريها المعروفين ولد بعين امليلة ، شارك في مظاهرات 8 مايو 1945 ، من المؤسسين لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1946 ، مسؤول على منطقة الجنوب في المنظمة الخاصة سنة 1947 ، قائد المنطقة الخامسة عند اندلاع الثورة ، قام بتنظيم معركة الجزائر 1957 ، القي عليه القبض يوم 23 فيفري 1957 ، تفنن الجلادون في تعذيبه حتى الموت ، ولكنه كان ممن استطاعوا قهر الألم ، وقهر العدو حيا وميتا .

[2]– مراد ديدوش (1927 – 1955) من الرعيل الأول الذي أشعل فتيل الثورة ، قائد ثوري ومفكر جزائري ، ولد بالجزائر ، تحصل على الشهادة الابتدائية عام 1939 والأهلية عام 1943 ، انخرط منذ صغره في صفوف الكشافة الجزائرية ثم حزب الشعب الجزائري سنة 1943 ، كما ساهم في تكوين المنظمة الخاصة ، شارك في تحرير بيان أول نوفمبر عين قائدا للمنطقة الثانية ، وفي معركة غير متكافئة يوم 18 –01–1955 قرب مدينة السمندو استشهد مراد الذي تميز بالشجاعة والكفاءة العالية في القيادة والتنظيم .

[3]– عندما حاول عبد القادر خياري وبعض الأعضاء الآخرين الانسحاب من المنظمة عوقبوا لأنهم يريدون خرق قانون المنظمة الذي يمنع كل عنصر فيها من الانسحاب بعد أن يؤدي القسم ويلتزم بكل شروطها .

[4]– أمال شلي ، مرجع سابق ، ص : 331.

وهما محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد[1] مع عضوان من اللّجنة المركزيّة هما محمد دخلي مسؤول عام للتّنظيم ومساعده رمضان بوشبّوبة مراقب التّنظيم ، وانتهت هذه اللّقاءات على بعث المنظّمة الخاصّة من جديد وهذا ماعرف بالقوّة الثّالثة ، وكان ذلك أصل إنشاء اللّجنة الثّورية للوحدة والعمل الّتي تأسست يوم 23 مارس 1954 في مدرسة الرشاد بالعاصمة وكان الهدف من هذه اللجنة كما يدّل عليها اسمها :

أولا : نشرت "الوطني" وبأعدادها الستة [2] وهي جريدة خاصّة مهمّتها التّعريف بهذه اللّجنة وأهدافها ومساعيها والتّأكيد على أنها تنظيم مستقلّ عن الجهتين المتناحرتين ، وتحسيس المناضلين بضرورة التزام الحيّاد بين الجناحين المتصارعين .

ثانيا : السّعي إلى عقد مؤتمر موسّع يضّم الأطراف المتنازعة في الحزب وذلك لإعادة الالتحام والخروج بقيّادة ثوريّة موحّدة[3].

ومن هذه المنطلقات بدأ الاتصال بالمركزيّين والمصاليّين لإنهاء الخلافات لكن كل طرف اتجه إلى عقد مؤتمر خاصّ به وبذلك فشلت اللجنة الثّورية للوحدة العمل في هذا المسعى الوطني العام .

وبعد فشل هذه اللّجنة وقع خلاف بين قادتها لاسيما بين محمد دخلي ومحمد بوضياف : فبينما كان يرى الأول ضرورة استمرار اللّجنة في مهمّتها في جمع الشّمل بين الإخوة الفرقاء،كان يرى الثّاني أنه يجب تجاوز هذه الأزمة والتّفرغ للتّحضير المباشر لإعلان الثّورة [4].

[1]– اختيار هذان المركزيان عائد لموقعهما الاستراتيجي في الحزب ، فاللجنة الثورية للوحدة والعمل كانت تمول من ميزانية الحزب المركزي واستفادت من وسائل مادية وإمكانية استئناف الاتصال مع مناضلي القاعدة وخاصة مناضلي المنظمة الخاصة من خلال اللجنة المركزية للحزب والتي ترغب هي الأخرى أن تستفيد من هذا التحالف بان تعزز موقفها إزاء مصالي وتستميل أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى صفها فالعلاقة مع المركزيين كانت ظرفية لا غير لان الهدف لم يكن واحد .

[2]– عمار ملاح ، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954 ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، عين مليلة – الجزائر ، 2012 ص : 48 .

[3]– عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1997 ص: 352

[4]– عمار بوحوش، مرجع سابق، ص : 353 .

ومن أهم الأعمال الّتي قامت بها اللّجنة الثّورية للوحدة والعمل عقد اجتماع الاثنين والعشرون (22) بحيّ المدنيّة في منزل أحد المناضلين " إلياس دريش " يوم 25 جوان 1954 [1] ، وذكر محمد بوضياف أن الجلسة ترأسها مصطفى بن بولعيد وقدّم هو " محمّد بوضياف " التّقرير الّذي أعد خلال الجلسات التّحضيرية من قبل أعضاء الفريق ، وأحيانا بمساعدة العربي بن مهيدي وديدوش مراد والنقاط المشار إليها هي :

تاريخ المنظّمة الخاصّة منذ نشأتها إلى حلّها .

- حصيلة القمع والتّنديد بالسّلوك الانهزامي لقيّادة الحزب .
- العمل الذي أداه قدامى المنظّمة الخاصّة في فترة 1950 – 1954 .
- أزمة الحزب ، أسبابها العميقة والمتمثّلة في الصّراع بين الخط الإصلاحي للقيّادة والتّطلعات الثّورية للقاعدة ، الصراع الذي أدى إلى الانشقاق وعدم الفعالية داخل الحزب .

تقرير حول هذه الوضعيّة عن وجود حرب التّحرير في تونس والمغرب ومايجب القيّام به ؟

وقد انتهى التّقرير بهذه الكلمات : ((نحن قدامى المنظّمة يرجع إلينا اليوم القرار في التّشاور وتقرير المستقبل)). وقد كان الإشكال الأول الّذي طرح في هذا الاجتماع هو مسألة ما إذا كانت الثّورة يجب أن تكون لا محدودة إلى غاية الاستقلال أو أنها يجب أن تتوقّف بعد فترة من اندلاعها ، بغية التّفاوض مع السّلطات الفرنسيّة ، وفي الأخير تمّ الاتفاق بالإجماع على أن تكون ثورة مستمرّة إلى غاية تحقيق الاستقلال[2]. وبداية من شهر مايو 1954 ، غيّرت اللّجنة الثّورية للوحدة والعمل طابعها وذلك بعد أن قام محمد بوضياف بالاتصال بإطارات المنظّمة الخاصّة من جهة ، والوفد الخارجيّ للحزب بالقاهرة من بينهم محمد خيذر، أحمد بن بله ، حسين آيت أحمد من جهة أخرى ، ومن ذلك الحين اختارت اللّجنة الثّورية للوحدة والعمل ، العمل المسلّح المباشر بالنّسبة إليها ، فإن هذا العمل سيجلب القمع على المناصرين الموالين لمصالي واللّجنة المركزيّة ، وسيحقّق بالتّالي وحدة الحزب بفعل القمع ، وعندما سئل بوضياف

---

[1]– أمال شلي ، مرجع سابق ، ص : 338

[2]– نفسه ص : 339

عن احتمال عدم انضمام الشّعب إلى هذا العمل المباشر ، أجاب باختصار " ستكون عمليّة انتحارية " .

حينئذ أخذت اللّجنة الثّوريّة للوحدة والعمل استقلاليتها بالنّسبة لمؤسّسيها ، وتتكوّن مجموعة الـ 22 من (مختار باجي ، رمضان بن عبد المالك ، عثمان بلوزداد ، بن مصطفى بن عودة ، مصطفى بن بولعيد ، محمد العربي بن مهيدي ، لخضر بن طوبال ، رابح بيطاط ، زوبير بوعجاج ، سليمان بوعلي ، بلحاج بوشعيب ، محمد بوضياف ، عبد الحفيظ بوصوف ، مراد ديدوش) .

لقد كلّفت مجموعة الـ 22 محمّد بوضياف بتعيين قيّادة وهيّ لجنة الـ 6 (محمد بوضياف ، بن بولعيد ، بن مهيدي ، ديدوش مراد ، الذين التحق بهم كريم بلقاسم) .

لقد كان كريم قد أتخذ موقفا مساندا لمصالي في بداية الأزمة لاعتقاده بأن هذا الأخير كان مع العمل المسلح ، غير أنه التحق باللّجنة الثّورية للوحدة والعمل بعد أ ن لاحظ تردد مصالي الحاج .

وفي شهر أكتوبر ، قرر الأعضاء السّتة نهائيا تفجير العمل المسلّح ، حيث حدّدوا له يوم أول نوفمبر 1954 : إنه ميلاد جبهة التحرير الوطني (ج .ت . و)[1].

ثانيا : اندلاع الثّورة وردود الفعل الأوليّة :

1 – اندلاع الثّورة :

تتميّز الثّورة التّحريريّة الكبرى في الجزائر عن باقي ثورات العالم بإنجازاتها العظيمة وانتصاراتها الباهرة حتّى أصبحت قدوة للشعوب الضّعيفة في العالم[2] ، فبعد طول انتظار جاء

[1]– عبد الرحمان كيوان ، المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر1954 ، ترجمة ، أحمد شقرون ، منشورات دحلب 2004 ، ص:154

[2]– إبراهيم مياسي ، قبسات من تاريخ الجزائر ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2010 ص 189 .

اتخاذ القرارات الحاسمة وكانت ليلة أول نوفمبر 1954 ليست كغيرها من اللّيالي الّتي مرت على الشّعب الجزائري منذ احتلال البلاد يوم 5 جويلية 1830[1] .

ففي السّاعة الواحدة من ليلة أول نوفمبر 1954 انطلقت الرّصاصات الأولى لثورة التّحرير الكبرى كما هو مخطّط لها[2] ، وكانت بمثابة الانفجار الّذي هزّ البلاد ، لقد استوعب قادة الثّورة أهمية إنجاح " الانطلاقة "، فركّزوا جهدهم الأكبر على التّنظيم الجيّد للعمليّات التّفجيريّة الأولى تاركين مصير المعركة المفتوحة للأقدار، وهو ما يؤكد رغبتهم في إنجاح خطوة تفجير الثّورة قبل الاهتمام بمسألة التّنظيم ، ومراهنتهم على منطقة الأوراس الّتي وعد مسؤولها بن بولعيد بالصّمود في المعركة لمدّة تزيد عن السّتة أشهر[3] .

وفعلا كانت انطلاقة الثورة في الأوراس قويّة ومنظّمة ، لقد أتمّ بن بولعيد[4] ومساعده تحضيراتهم للموعد ، وعقد إجتماع طبّقت فيه مناطق العمليّات العسكريّة وأهدافها ، ثم تجمّعت الأفواج المسلّحة في دشرة أولاد موسى (أريس) وفي خنقة لحدادة (إيشمول) إستعدادا لتنفيذ العمليّات، حدّد الهجوم في مدينة باتنة على ثكنة الجيش ومخزن السّلاح خصوصا، وقاده كل من الحاج لخضر عبيدي وبوشمال وابراهيم بوستّة، ولم يحقق جميع أهدافه وقتل خلال الهجوم جندي وضابط فرنسي، ونظّم هجوم على فم الطّوب وتمّ عزلها ، وفي منطقة تيغانمين قرب تاغيت وضع شيحاني بشير[5] كمين لمنع قائد مشونش من إبلاغ الفرنسيّين بالعمليّات،

---

[1]– أمال شلي ، مرجع سابق ، ص 357 .

[2]– عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 380 .

[3]– عبد الله مقلاتي ، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954 –1962) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون 2012 ، ص 21.

[4]– (1917 – 1956) قائد المنطقة الأولى والزعيم الاول للثورة التحريرية ، ولد بأريس في ولاية باتنة ، إنخلرط في صفوف حزب الشعب سنة 1945 ، ترأس إجتماع 22 ، وكان انطلاق الثورة ليلة نوفمبر 1954 بأوامره ، ألقي عليه القبض يوم 12 فيفري 1955 في طريقه للبحث عن السلاح بالحدود التونسية الليبية ، فعذب ثم حكم عليه بالإعدام ، أستشهد يوم 22 مارس 1956 .

[5]–ولد ببلدة الخروب ولاية قسنطينة سنة 1929 ، حفظ القرآن الكريم ، وفي سنة 1949 تحصل على شهادة الأهلية ، تولى القيادة السياسية والعسكرية لمنطقة الاوراس الكبرى خلفا لمصطفى بن بولعيد ، شارك في إحدى اكبر المعارك التاريخية في الثورة الجزائرية ، وهي معركة الجرف ، أغتيل في ظروف غامضة يوم 30 اكتوبر 1955 . أنظر آمال شلي ، مرجع سابق ص : 359 .

ولكن محاولة " القائد " المقاومة على متن الحافلة أدت إلى حادث مؤسف، حيث قتل خطأ المعلم " منرو" وأصيبت زوجته بجروح بليغة ، وهيّ الحادثة الّتي إستغلتها الدعاية الفرنسيّة للتّشهير بالثّوار ، وندّد بها بن بولعيد آمرا المجاهدين بعدم التّعرض للمدنيّين المسالمين وعدم إعطاء المستعمر ذريعة لتغطيّة جرائمه [1] .

وقد وصف مندوب وكالة الصحافة الفرنسيّة الحالة في الأوراس خلال الشّهر الأوّل للثّورة بقولــه " تحافظ الجماعات المسلّحة على وجودها مختفيّة ففي النّهار ، لا يظهر أحد منهم ، وأثناء اللّيل تشعل النّيران في الجبال ، نيران توقد وتخبوا كأنها إشارات وقد تصادف في وقت متأخر من الليل جرّارات بأوضاع غير عاديّة تأكلها النّيران وهي مصطفّة على جوانب الطّريق "

.

ولكن ومع اقتراب الشّهر الأوّل للثّورة من نهايته ، بدأت القوّات الجزائريّة بالتحرك نهارا وأخذت تنشر الرّعب في صفوف العدو ، وكانت إلى جانب أعمال قطع أسلاك الهاتف تقوم بهجمات خاطفة على مراكز الجيوش الفرنسيّة ، وقوافل التّموين ، وأصبحت خطط جيش التّحرير تعتمد على مبدأين أساسيين من مبادئ الحرب : الضّرب بشدّة وبصورة مباغتة ، ثم الانسحاب بسرعة ، وقد أذهلت هذه الخطط القادة الفرنسيّين ، فوضعوا مخطّطاتهم المضادة الّتي تعتمد على الإبادة التّامة والتّدمير الشّامل لقواعد الثّورة ، وضمن هذا الإطار قامت طائرات سلاح الجوّ الفرنسي مساء السبت (20 نوفمبر 1954) بإلقاء 50 ألف منشور– بيان – على منطقة الأوراس [2]، وفي مدينة خنشلة هاجم لغرور عباس على رأس مجموعة مجاهدين مركز شرطة المدينة ، واستولى على المقر وجرّد أعوانه من أسلحتهم ، وأثناء الهجوم على الثّكنة العسكريّة دارت معركة عنيفة أدت إلى مقتل قائد الحاميّة العسكريّة[3] ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الغابات كانت هيّ المراكز المفضلة للاجتماعات والتّدريب على الأسلحة ورمي القنابل (

[1]– عبد الله مقلاتي ، مرجع سابق ص ص 21 – 22 .

[2]– بسام العسلي ، الله أكبر وانطلقت ثورة الجزائر ، ط 1 ، دار النفائس ، بيروت 1982 ص: 110 .

[3]– عبد الله مقلاتي ، مرجع سابق ، ص : 22 .

حيث كان يتّم استخدام الحجارة للتّمرين نظرا لعدم توافر كميّة من القنابل الحقيقيّة) . وتمّ اختيار (العين السخونة) على بعد 5 كيلومترات من خنشلة في شهر سبتمبر 1954 للاجتماع والتّدريب عوضا عن (عين السّيلان) وذلك بسبب وجود غابة كثيفة يغطّيها السّيّاج وتكثر فيها الوهاد والوديان فكانت بمميزاتها الطبيعية من أفضل الأمكنة للاجتماعات للتّدريب وإجراء الرّمي . وفي أعقاب التّمرين الأول قام لغرور بتقديم الثّوار الفدائيّين إلى مصطفى بن بولعيد وشيحاني بشير اللّذين قدما للتّفتيش في منطقة خنشلة ووقف بن بولعيد ليقول : ((ستحمل الجزائر السّلاح قريبا لخوض الصّراع ضد فرنسا من أجل انتزاع حقوقها وللتّحرر من قبضة الاستعمار))[1].

2 – ردود الفعل الأولية للسلطات الفرنسيّة والأحزاب الجزائريّة :

أصاب المعمّرين والسّلطات الاستعماريّة هلع كبير حيث لم تكن تتوقّع شيئا من هذا القبيل[2] لذلك سارع الحاكم العامّ للجزائر (روجي ليونار) في إصدار أول بلاغ رسميّ فرنسيّ عن الثّورة الجزائريّة حيث قال ((حدث أثناء اللّيل بمناطق مختلفة من الأرض الجزائريّة وعلى الأخص شرق قسنطينة بمنطقة الأوراس عدّة عمليّات حربيّة بلغ عددها 30 عمليّة ، قامت بها فرق صغيرة من الإرهابيّين أسفرت عن مقتل ضابط وجنديّين من حراس اللّيل بمنطقة القبائل وألغيت بعض القنابل الحارقة المصنوعة محليّا ولكنّها لم تسبّب أضرار سوى في مخازن شركة الحبوب بالبليدة وبوفاريك وشركة سليتاف للحديد والفلّين بمنطقة القبائل))[3].

ويؤكّد الحاكم العامّ أنه فور حدوث هذه الحوادث اتخذ الإجراءات الحازمة لمواجهة الوضع ، وأستدعى بعض القّوات الاحتياطيّة لتدعيم الجيش.

1– مصطفى طلاس وبسام العسلي ، الثورة الجزائرية ، دار طلاس للدراسة والترجمة والنشر ، 1984 ص : 97

2– عمار قليل ، ملحمة الجزائر الجديدة ، دار البعث للطباعة والنشر ، ج 1 ، الجزائر 1991 ، ص :115 .

3– عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص : 404 .

أمّا رد فعل الحكومة الفرنسيّة كان في بلاغ صادر عن وزير الداخليّة الفرنسيّ فرانسو ميتران الّذي أعلن ((أن الجزائر هيّ فرنسا وأنّ المفاوضات الوحيدة هيّ الحرب)) وأنطلق غلاة المستعمرين يحشدون القوى ويستنفرون الرّأي العام الفرنسيّ ضدّ ثورة الجزائر[1] .

كما قامت القّوات الفرنسيّة بعدّة عمليّات اشتركت فيها الطّائرات والمدرّعات وقامت بأول قصف جويّ للأوراس في 15 نوفمبر 1954 وفي 23 جانفي 1955 قام الجيش الفرنسيّ بعمليّات فيوليت وفيرونيك في جبل " تيزاوفوش" جنوب الأوراس مخلفة المئات من الشّهداء[2].

وأخطر إجراء قام به الاستعمار للقضاء على الثّورة صدر في 19 مارس 1955 في شكل بيان من وزارة الداخلية يحمل اسم " قانون الطّوارئ "هذا القانون الّذي أعطى للشّرطة في اعتقال أي شخص في أي وقت دون الحصول على موافقة الجهات القضائية ، وإقامة مناطق أمنية لاعتقال مواطنين وإبعادهم عن ديّارهم وتحديد إقامة الأشخاص وعدم السماح لهم بالتّنقل إلّا بالحصول على الإذن وقامت بتعميمه على كامل التّراب الوطنيّ .

إلّا أنه على الرّغم من هذه المساعي لم تحقّق السّلطات الاستعمارية ما كانت تصبوا إليه ولم تخمد نار الثّورة الملتهبة خاصّة في المناطق 1، 2، 3 [3] .

لم تكن انطلاقة الثّورة مفاجئة للسّلطات الاستعمارية وحدها بل إنها فاجأت الأحزاب والمنظّمات السيّاسيّة الّتي كانت غارقة في الصّراعات الهامشيّة ، هذه الأخيرة الّتي كانت تعمل من أجل تحسين الوضع ، فماذا كان موقفها من الثّورة[4]؟

حركة انتصار الحريّات الديمقراطيّة :

كان اندلاع الثّورة مفاجأة كبرى لجميع التّيّارات السيّاسيّة وأكثر على المركزيّين الّذين وجدوا أنفسهم في دوامة وحيرة ، وكان موقفهم من الثّورة متذبذبا ولم يكن هناك تنسيق في ما بينهم ،

---

[1]– بسام العسلي ، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية ، دار الشورى ، بيروت لبنان 1982 ، ص : 29

[2]– المنظمة الوطنية للمجاهدين ، من معارك ثورة الجزائر ، منشورات قسم الإعلام والثقافة ، ص :15 .

[3]– محمد العربي الزبيري ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، دار البعث للطباعة والنشر ، ط1 ، قسنطينة – الجزائر ، ص : 17.

[4]– أحسن بومالي ، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954 – 1956) ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1998 ، ص : 225 .

ولم يكونوا موافقين ولا منادين بفكرة الثّورة المسلّحة في تلك الظّروف بالذّات وكانوا يرون أنه لابد من الاستعداد الجيد لها وان تفجيرها هو مغامرة كبرى[1].

ظلّ أنصار مصالي الحاج يعتقدون أنّ هذا الأخير هو وحده القادر على إعلان الثّورة والتّخطيط لنجاحها ، وهذا ما جعله وأتباعه يرفضون عرض " اللّجنة الثّورية للوحدة والعمل " حول مسألة تفجير الثّورة المسلّحة وأعتبر نفسه المسؤول الأوّل عن الثّورة كما أنه كان مؤمنا بأن الأولوية تعطى لحسم الخلافات السّياسيّة داخل الحركة قبل الشّروع في العمل المسلّح [2] والّذي يعاب على قيادة المصاليّين إشاعتهم في أوساط المناضلين بفرنسا أن مصالي هو قائدها وأن قائد قوّاتها المسلّحة هو الجنرال " محمد لونيسي " رغم ان هذا الأخير لم يظهر بالمنطقة الثّالثة إلّا سنة 1955 .

أمّا في 4 نوفمبر 1954 فقد قام مصالي بإرسال برقيّة إلى أنصاره بفرنسا والجزائر يبلغّهم بما يلي : " لا تسألوا عمن يقف وراء الثّورة وواصلوا غمار الكفاح وحاولوا أن تسيطروا على الحركة "، حيث يظهر من ذلك أن مصالي كان يرفض أن يحدث أي شيء دون علمه ، كما كان رافضا بأن يكون تابعا لأي شخص[3] . فقد كان مصالي الحاج مقتنعا بأنّ الثّورة لن تقوم إلّا على يديه " **مبدأ القيّادة الفرديّة** " وتحت إشرافه[4].

موقف الحزب الشّيوعي الجزائري من اندلاع الثّورة :

وقف الحزب الشّيوعي الجزائريّ موقف الرّفض من الثّورة التّحريريّة وأعتبرها فاشلة من خلال البيان الّذي أصدره في اليوم الثّاني من اندلاع الثّورة ، حيث أذن لجبهة التّحرير الوطنيّ بإحداث خطوط موازيّة للثّورة وفي 13 جانفي 1955 أصدر المكتب السّياسيّ بيانا جديدا يدين

[1]– علي كافي ، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري ، دار القصبة ، الجزائر 1999 ، ص: 56

[2]– بسام العسلي ، جبهة التحرير الوطني ، دار النفائس ، لبنان ، ص : 183.

[3]– عمار قليل ، مرجع سابق ، ص : 226 .

[4] – Mustapha Madi. Réfection Massali El hadj 1989 . Edition Casba – Alger 1995 . p : 124

فيه أعمال العنف ويرفض شعارات الثّورة ، ويجدّد إيمانه بأن مستقبل الجزائر يكمن في تشييد جمهوريّة جزائريّة [1].

موقف جمعيّة العلماء المسلمين :

لمّا اندلعت الثورة قام محمد البشير الإبراهيمي بالقاهرة وفي 8 نوفمبر 1954 أي بعد أسبوع من اندلاع الثّورة بإعلان مساندته للثّورة الجزائريّة وفي 14 نوفمبر من نفس السّنة أصدر مكتب[2] الجمعيّة بالقاهرة بيانا طويلا يدعوا فيه الشّعب الجزائريّ لمواصلة الكفاح ضدّ المستعمر حيث جاء فيه :

((أيّها الشّعب الجزائريّ نصرك الله بوحدة الصّف ارم بكل قوّتك ضدّ المستعمر)) وهكذا تقدّم تأييد جمعيّة العلماء للثّورة إلّا أنّها تأخّرت في تأييدها للجبهة إلى غاية سنة 1956 حيث اعترفت بها كممثّل وحيد وشرعيّ للشّعب الجزائريّ [3] .

ثالثا : هجومات الشمّال القسنطينيّ 20اوت 1955 .

لقد كانت عمليّات 20 أوت 1955 ذات أبعاد واسعة جدّا على الصّعيدين الدّاخلي والخارجيّ، وقد جاءت نتيجة لظروف قاهرة كانت الثّورة تعيشها في شهورها الأولى من جرّاء التّصعيد الجهنّمي في خطوط العدوّ والهادفة إلى سحقها .

ففي 18 جانفي 1955 وقع حادث أليم فقدت فيه الثّورة أحد أركانها البارزين ألا وهو الشّهيد ديدوش مراد قائد المنطقة الثّانية في معركة بوكركر شمال قسنطينة ، كما ألقي القبض على مصطفى بن بولعيد فتسلمت القيادة للولاية الثانية للقائد زيغود يوسف[1].

---

[1]– محمد بلعباس ، الوجيز في تاريخ الجزائر ، دار المعاصرة ، الجزائر 2009 ، ص : 119

[2]– محمد بلعباس ، مرجع سابق ص : 119 .

[3]– مولود بلقاسم نايت بلقاسم ، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، دار البعث للنشر، قسنطينة 1984، ص ص، : 7 –9.

فبدأت فكرة الهجوم تدور في ذهن زيغود إثر تطوّر الأوضاع الّتي أصبحت تشكّل خطورة على مسيرة الثّورة التّحريريّة – بدأت الاستعدادات لهذا الهجوم في شهر جوان 1955 وفي هذا الصّدد يقول علي كافي: " إن فكرة عمليّة 20 أوت 1955 كانت بمبادرة شخصيّة من البطل الشّهيد زيغود يوسف، وتحمّل خطورة مسؤوليّة نتائج العمليّة ، إن لم تسر على ما يرام وحسب ما يرجى منها" [2].

أراد زيغود يوسف تعميم الهجوم على كامل التراب الوطنيّ ولكنّ الثّورة في تلك الفترة لم تكن تملك جهاز تنسيق أعلى يربط الاتصال بين مختلف القيّادات في الداخل[3] فأصر على ضرورة القيّام بهذه العمليّات للخروج بالثورة من المأزق الّذي وضعت فيه ، وإثبات قوّتها وشموليتّها بعمل باهر – وطرح فكرة تنظيم هجومات شاملة على مدن وقرى الشّمال القسنطينيّ يوم 20 اوت 1955 شارك فيها المجاهدون والمواطنون جنبا إلى جنب بالإمكانيّات المتوفّرة.[4]

1 – أهداف الهجوم ودوافعه :

– فكّ الحصار العسكريّ على منطقة الأوراس وذلك بفتح جبهات أخرى في الشّمال القسنطينيّ وفي هذا إستنجد شيحاني بزيغود طالبا منه المبادرة بعمل عسكريّ لتخفيف الضّغط على الأوراس[5] – حيث قال زيغود عشيّة الهجمات : ((أننا يجب أن نتحمّل الأعباء مع الأوراس

---

[1]– أحسن بومالي ، مرجع سابق ، ص : 169 .

[2]– علي كافي ، مصدر سابق ، ص : 107 .

[3]– موسى تواتي ، رابح عواد ، هجوم 20 أوت 1955 ، مطابع دار البعث قسنطينة ، 1992 ، ص : 14 .

[4]– نفسه ، ص :15 .

[5]– عيسى صيود ، الذكرى الثلاثين لـ 20 أوت 1955 حدث حاسم في مسيرة الثورة ، مجلة الجيش ، عدد 257 ، 1985 ، ص : 6 .

وإذا بقيت العمليّات مكثّفة هناك وبقيّ الأوراس وحده فسوف تضيع الثّورة ... لذا لابدّ أن نقوم بأكبر عمليّة يتمخّض عنها انتصار باهر)).[1]

- إعطاء الطّابع الشّعبيّ للثّورة وإستقطاب جماهير لصالحها ، وذلك من خلال إشراك الجماهير الشّعبية في هذه الهجمات ولتكذيب إدّعاءات العدوّ بأنّ الثّوار هم مجرد فلاّقة ولصوص منبوذين من قبل الشعب .

- إظهار قدرة الثّورة التّنظيميّة وشموليّتها والتأكيد أنها موجودة في كل مكان وليست محصورة في الأوراس .

- نقل الحرب السّاخنة من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى[2] .

- الرّد على عمليّات الإبادة والتّقتيل الجماعي والنّفي الممارسة من طرف قوّات الجيش الفرنسيّ ، وذلك بعد الإعلان عن قانون حالة الطّوارئ .

- إحباط سيّاسة سوستال ، بإحداث قطيعة نهائيّة بينه وبين الشّعب الجزائري والّذي أتى[3] بسيّاسة إصلاحيّة هدفها الأوّل القضاء على الثّورة فكانت سيّاسته من الأسباب الّتي حتّمت على قيّادة المنطقة الثّانيّة القيّام بعمل ثوريّ لافت للأنظار[4] .

- الإثبات للرأي العامّ الفرنسيّ والدّولي بوجود ثورة وطنيّة في الجزائر والنّيل من طوق الدّعاية الفرنسيّة الّذي يلفّ القضيّة ويجعلها مسألة داخليّة .

- دعم تدويل القضيّة الجزائريّة في جدول أعمال الجمعيّة العامّة في دورتها العاشرة المقرّرة في سبتمبر 1955 ، وخير سبيل إلى ذلك تنظيم عمليّات واسعة النّطاق .

- غنم الأسلحة من العدوّ نفسه نظرا للحاجة الماسّة إليها لتسليح رجال الثّورة وخاصّة في ظلّ عدم دخول الأسلحة من الخارج[1].

---

[1]– جمعية وفاء لحماية مآثر الثورة التحريرية لولاية عنابة ، فهرس شهداء الثورة لولاية عنابة 1954 / 1962 جزء 1 : عنابة ، 2004 ، ص : 56.

[2]– محمد العربي الزبيري ، حول إنتفاضة 20 أوت 1955 ، مجلة الثقافة ، عدد 83 سبتمبر ، أكتوبر 1984 ، ص : 113 .

[3]– أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص : 212 .

[4]– محمد عباس ، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007 ، ص: 106.

ومنها يتّضح أن هجومات الشّمال القسنطينيّ كانت عملا منظّما ومنسقّا أخذ فيه قادة الثّورة بالمنطقة الثّانية في الحسبان ، جميع الظّروف الخارجيّة الّتي يمكن لها أن تخدم الثّورة وتقويّ عودها في الدّاخل بحيث كان الهدف الأسمى لهذه العمليّات هو دخول منبر هيئة الأمم المتّحدة.

2 – ردود الفعل الفرنسيّة على هجومات 20 أوت 1955 :

جاءت أحداث 20 أوت 1955 لتزيل الغيوم والضّباب الّذي يحجب الرّؤيا عن أعين أبناء الشّعب الفرنسيّ الّذين حملوا صورة سوداء عن الوطنيّين الجزائريّين لأنّ الصّحافة الفرنسيّة وأصحاب النّفوذ السيّاسيّ كانوا يتحكّمون في مجرى الأمور ويعطون أفكارا خاطئة للفرنسيّين عن حقيقة الأوضاع في الجزائر وكانت الأفكار الّتي تنشر أنّ الهدف من ثورتهم هو إقامة نظام شيوعيّ عميلا للإتّحاد السّوفياتي والكتلة الشّيوعية[2].

فهذه الأحداث أدّت بفرنسا إلى إرتكاب مجازر رهيبة في حقّ السّكّان العزّل عن مرأى ومسمع قادتها العسكريّين وأجهزتها الرّسميّة أنذاك حيث جنّ جنونها وراحت تصبّ على السّكان وابلا من نيران رشّاشاتها إضافة إلى اقتحامها بيوتهم ومحلاتهم[3].

اعتمدت فرنسا على سيّاسة القتل الجماعيّ والقضاء على الحيوانات وإحراق القرى و المداشر بالإضافة إلى اتخاذها العديد من الإجراءات العسكريّة والسّيّاسيّة لمواجهة الثّورة.[4]

---

[1]– علي كافي ، المصدر السابق ، ص : 84 .

[2]– الفضيل الورتلاني ، الجزائر الثائرة ، لم يذكر اسم المطبعة ، بيروت 1963 ، ص :74.

[3]– عليه عثمان الطاهر ، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1996 ، ص : 124.

[4]– صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر ، من العهد الفينيقي إلى خروج الفرنسيين ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة 2002 ، ص : 263 .

إتّباع سيّاسة القمع الوحشيّ ضدّ المواطنين دون تمييز صغارا وكبارا ، شيوخا ورجالا ونساء، أين ارتكبت حينها أبشع المجازر ضدّ المدنيّين الجزائريّين العزّل من جهة وضدّ الثّوار من جهة أخري[1] .

وبدون شكّ فإنّ الصّور الرّهيبة لمجازر 20 أوت قد فسحت المجال للعديد من الفرنسيّين والفرنسيّات أن يطّلعوا ويتعرّفوا على حقيقة الثّورة الجزائريّة كما أنّه بفضل هجومات 20 اوت وقع إنشقاق في صفوف الفرنسيّين بين معارض ومؤيّد ومتعاطف مع الثّورة ، وأدرك معظم الفرنسيّين أنّ الثّورة الجزائريّة قامت لغرض وهدف واحد وهو إسترداد السيّادة الوطنيّة وتحرير البلاد من براثن غلاة الاستعمار الفرنسيّ[2] .

رابعا : نشاط بعض المنظّمات الجماهيريّة في الثّورة

التحاق الطلبة الجزائريين بالثورة:

أ –الطّلبة الجزائريّين و الثّورة

1 – انعقاد المؤتمر الثّاني لإتحاد الطّلبة المسلمين الجزائريّين

بعد تسعة أشهر من إنشاء وبعث الإتحاد العامّ للطّلبة المسلمين الجزائريّين عقد الطّلبة مؤتمرهم الثّاني خلال شهر مارس 1956 بفرنسا، رغم الملاحقات والمضايقات الّتي تعرّضوا لها ، وخلال هذا المؤتمر اتخذوا موقفا ثوريّا تجاه الثّورة التحريريّة وكفاح الشّعب الجزائريّ وطالبوا باستقلال الجزائر، ودعوا الحكومة الفرنسيّة إلى التّفاوض مع جبهة التّحرير.

وقد اغتنمت السّلطات الفرنسيّة فرصة إعلان نتائج هذا المؤتمر ودعوته الصّريحة لاستقلال الجزائر ، فقامت بإيقاف و اعتقال عدد من الطّلبة .

---

[1]– محمد الصالح الصديق ، أيام خالدة في حياة الجزائر ، دار موفم للنشر الجزائر 1999م ص:103.

[2]– الفضيل الورتلاني ، المرجع السابق ، ص : 85 .

الجزائريّين وعذّبتهم في باريس، كلّ هذا لم يمنعهم عن نشاطهم الثّوري بل دفعهم إلى التّفكير في الإقدام على خطوة أخرى أكثر جرأة و نجاعة، فعزموا على إعلان الإضراب العامّ اللاّنهائي عن الدّروس والامتحانات في الجامعات والمعاهد العليا في ميدان الكفاح المسلّح الوطنيّ[1].

2 – إعلان الإضراب العامّ اللاّنهائي عن الدّروس و الامتحانات في 19 مايو 1956

لمّا فقد الطّلبة والتّلاميذ الجزائريّين الأمل في تغلّب العقل عن النّزعة الاستعمارية من طرف زملائهم الفرنسيّين رأوا وتأكّدوا أن أماكنهم ليست في مقاعد الثّانويّات والجامعات الفرنسيّة ولكنّ في الجبال إلى جانب جنود ومناضلي جيش التّحرير الوطنيّ في الجبال ليعملوا كممرّضين وجنود ومفوّضين سيّاسيّين ومدرّسين متنقّلين ومدرّبين على الكفاح الوطنيّ المسّلح[2].

3 – نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين

كان يوم 4 فيفري 1956 يوم عيد وطنيّ بمقرّ الإتّحاد الجديد بساحة ابن باديس قرب جامع كتشاوة ففي هذا المقرّ أعلن عن ميلاد النّقابة الوطنيّة العماليّة ، وقامت هذه النّقابة تحت اسم " الإتّحاد العامّ للعمّال الجزائريّين " وأنتخب لها المناضل " عيسات إيدير " أمينا عامّا وغدا هذا الإتحاد كمنظّمة تابعة لجبهة التّحرير الوطنيّ ما جعله من اليوم الأوّل محاربا للاستعمار.

ولم يمض على إنشائه شهورا حتّى أصبح عضوا في المركزيّة العالميّة للنّقابات في 16 جويلية 1956 ، ومن خلال نشاطاته أدهش الإستعمار حيث كانت له اليد في نجاح إضراب الثّمانيّة أيّام ، ولعب دورا كبيرا بعد ذلك في الثّورة ، أستشهد من مناضليه الآلاف على رأسهم الأمين عيسات إيدير الّذي أعدمته السّلطات الفرنسيّة سنة 1959.[3]

---

[1]– حرب الجزائر هي حرب المغرب العربي) المجاهد، لسان حال جبهة و جيش تحرير الوطني، ع 5/8 ديسمبر 1957،ص : 95 .

[2]– المجاهد ، المرجع السابق ، عدد 9 ، ص : 41.

[3]– إبراهيم بن العقون ، الكفاح القومي والسياسي (1947 – 1954) ، المؤسسة الوطنية للكتب، الجزائر 1986، ج3، ص : 330

الفصل الثاني

الثورة الجزائرية من مؤتمر الصومام

20 أوت 1956 إلى نهاية سنة 1957

أولا : انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 م

1 – ظروف انعقاده :

مضت عامين على الثورة التحريرية ، وبقيت خلال هذه الفترة غير واضحة الخطى على طريق بناء المستقبل ، وكان لابد لقيادة الثورة أن تضع منهجا تحدد فيه مسارها المقبل[1] وأن تفكر في إستراتيجية جديدة للخروج من المأزق الاستعماري الذي حاول أن يعزلها في الداخل والخارج ، وذلك باستحداث نظم جديدة على جميع المستويات السياسية ، العسكرية ، الاقتصادية ، الثقافية والاجتماعية لكي تتضح لها الرؤيا إزاء كل الأطراف المحلية والدولية ، وبأن لاتبقى رهن المخططات الحكومية الفرنسية ، التي كانت تعمل باستمرار على حشد كل الطاقات المادية والبشرية والفكرية لإخماد لهيب الثورة في المهد[2] لذلك لم ينتظر قادة الثورة انقضاء حولين كاملين بعد تفجير الثورة ، حتى كانوا على موعد مع الزمن موعد يضع للثورة إطارها العام تنظيما وتقنينا ، ويحدد لها منهجا سياسيا وتنظيميا وعسكريا ، وإستراتيجية محكمة لتعجل بالقضاء على الاستعمار ووضع ملامح واضحة لآفاق المستقبل[3] **2 – أسباب انعقاد مؤتمر الصومام :**

– الحاجة الماسة إلى وضع منهج سياسي ثابت يحدد وسائل وأهداف الثورة .

العمل على إيجاد قيادة مركزية تقوم بتنظيم وتسيير المقاومة[4].

– انتشار الثورة وتوسعها ، وفي المقابل تطوير إمكانيات الحكومة الحكومة الفرنسية ووسائلها في محاولة خنق الثورة .

---

[1]– مصطفى طلاس وبسام العسلي ، مرجع سابق ، ص : 27 .

[2]– أمال شلي ، المرجع السابق ، ص 364 .

[3]– عبد الحفيظ أمقران ، ((مؤتمر الصومام إعدادا وتنظيما ومحتوى)) ، مجلة أول نوفمبر، لسان حال منظمة الوطنية للمجاهدين، ع 68 / 1984، ص :93

[4]– زغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1954 – 1962) دار هومة ، الجزائر 2005 ، ص : 132.

– الحاجـة إلـى تقيـيم المرحلـة السـابقة مـن عمـر الثـورة بكـل ايجابياتهـا وسـلبياتها قصـد تفـادي السلبيات وتدعيم وتطوير ما هو ايجابي منها .

– العمل علـى وضـع إسـتراتيجية تنظيميـة موحدة ودائمة للعمل الثوري علـى الصـعيدين الداخلي والخارجي ووضع وثيقة سياسية عملية للثورة [1] .

– الحاجة لوضع تنظيم جديد محكم في الميدان العسكري والسياسي والإداري والاجتماعي.

– العمل على إيصال صدى الثورة الجزائرية إلى الرأي العام العالمي[2] .

– وحشية الاسـتعمار الفرنسـي وموقفـه مـن الثـورة الـذي أدى إلـى إعـادة النظـر مـن اجـل تزويـد جيش التحرير بهياكل تضمن استمرارية الثورة[3].

– غياب وجود برنامج أو رؤية مستقبلية واضحة بخصوص كيفية مواصلة الكفاح .

– غياب تنظيم محكم وفعال يربط مختلف مناطق الوطن ، حيث كانت بعضـها تعرف عزلـة شبه تامة.[4]

3 – اختيار زمان ومكان عقد مؤتمر الصومام

يعد مؤتمر الصـومام من الأحداث الأكثـر أهميـة فـي تـاريخ جبهـة التحريـر الـوطني حيث جمـع قـادة الـداخل فـي 20 أوت 1956 م بعد أن شـهدت معظـم مـدن وقـرى الشمال القسنطيني في العام الذي سبقه هجومات كاسحة ، وقد اتفق قادة الثورة على الالتقاء في أول فرصـة تسمح لهم لدراسـة النتـائج والتخطيط لعمل سياسـي ، غيـر أن ذلك لم يتحقق فـي سـنة 1955 م نظـرا للظروف الصعبة في تلك المرحلة.[5]

---

[1]– النصوص الأساسية لثورة نوفمبر ((نداء أول نوفمبر ، مؤتمر الصومام ومؤتمر طرابلس)) تص: عبد العزيز بوتفليقة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر 2005 ، ص : 14.

[2]– نفسه ، ص : 14 .

[3]– عمار قليل ، المرجع السابق ، ص : 383 .

[4]– صورية بلهداف ، مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بين الذاكرة والتاريخ ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، جامعة منتوري 2004 – 2005 ، ص : 43، (غير منشورة).

[5]– صالح فركوس ،المرجع السابق ، ص : 440 .

من المؤكد أن اختيار الزمان والمكان بالنسبة للأحداث الكبرى في تاريخ الشعوب والأمم أمر في غاية الأهمية[1].

الأمر الذي بقي عالقا لدى الحاضرين للمؤتمر وإن كان اختيار المكان لم يخرج عن نطاق المنطقة الأولى أو الثانية أو الثالثة بحكم مدلولها السياسي والعسكري ، فاستقر الأمر في الأخير على أن تحتضن قيادات الثورة لعقد أول مؤتمر وطني وكان ذلك يوم 20 أوت 1956 م[2].

و اختيرت في الأخير قرية إفري تحديدا لعدة إعتبارات منها :

– الموقع الاستراتيجي الذي يتميز بالحصانة وذلك لموقعه بالقرب من غابة أكفادو الكثيفة التي تتصل بغابة جرجرة وجبالها .

كانت منطقة اوزلاقن منطقة هادئة لمدة تسعة أشهر، ولم يقع فيها أي هجوم عسكري، مما جعل العدو يعتقد بعدم تغلغل الثورة هناك وأنها منطقة آمنة [3].

– إعلان الجنرال ديغول بعد حملته الواسعة بأنه سيطر على المنطقة بالكامل،وأنها أصبحت تحت سلطته وأن الثورة لا وجود لها بهذه المنطقة، وقد أراد رجال الثورة فضح مزاعم العدو بعقد المؤتمر في تلك الجهة .

– تغلغل الثورة بين أفراد قرى الدوار،حيث أن القيادة كانت مطمئنة إلى استعداد الجميع وحتى النساء في التعاون ولإخفاء المجاهدين إذا ما هاجم العدو الدوار فجأة ،بالإضافة إلى خلو الدوار من الخونة والعملاء.

– أيضا توسط هذه المنطقة التراب الوطني،الشيء الذي سيمكن جميع المناطق من الحضور دون مخاطر[4].

---

[1]– يحي بوعزيز ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 2، دار الهدى،الجزائر،2009م ص:480

[2]– عمار قليل ، المرجع السابق ، ص : 383 .

[3]– بسام العسلي ،نهج الثورة الجزائرية، ، ط2، دار النفائس، بيروت1986م، ج8، ص:24.

[4]– عمار قليل ، مرجع سابق ،ص:385

عقد المؤتمر وقراراته :

بعد أن أنهت القيادة كافة الترتيبات الأمنية والاستعدادات المطلوبة لعقد المؤتمر وأعلنت مسؤولي كافة المناطق بتاريخ ومكان انعقاد المؤتمر بدأت الوفود بالتوافد على المنطقة الثالثة، وبحلول يوم 10 أوت اكتمل وصول الوفود المشاركة في المؤتمر والتي تمثل المناطق التالية:

المنطقة الثانية: ويمثلها كل من : زيغود يوسف ، علي كافي ، لخضر بن طوبال ، ابراهيم مزهودي، حسين رويبح ، مصطفى بن عودة .

المنطقة الثالثة: يمثلها كريم بلقاسم ، عميروش ، محمدي السعيد .

المنطقة الرابعة: يمثلها سي محمد بوقرة ، عمر أوعمران ، سي الصادق.

المنطقة الخامسة: العربي بن مهيدي.

منطقة الجزائر: (المنطقة المستقلة) : عبان رمضان ، سي الشريف[1].

وقد تغيب عن حضور المؤتمر ممثلوا الولاية الأولى "الأوراس" بسبب استشهاد مصطفى بن بولعيد في 25 مارس 1956م، وقد طلبو من ابراهيم مزهودي أن يمثلهم في المؤتمر،لكنه اعتذر لأنه كان تابعا للولاية الثانية ورد أنه سيقوم بتمثيل ولايته لا غير ، كما تغيب أيضا الوفد بالخارج والممثل لجبهة التحرير الوطني خارج البلاد لصعوبة الوصول فبقوا ينتظرون في سان ريمون بايطاليا ، وفي طرابلس بليبيا.[2]

وبهذا خطى القادة الجزائريون خطوة هامة بعقد هذا المؤتمر الذي استطاعوا من خلاله استعراض حصيلة 22 شهرا من الكفاح، كما قاموا بوضع اطار نظامي وهياكل سياسية للثورة من كافة جوانبها[3]

---

[1]– عبد العزيز بوتفليقة، مرجع سابق ،ص_ص :19_20.

[2]– يحيى بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20 ، ج2، ط1، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص:158.

[3]– يحيى بوعزيز، (ملامح عن ثورة أول نوفمبر 1954م ومواقف ديغول اتجاهها)، الأصالة ، تصدرها الجزائر، ع ع : 73–1979/74، ص 33 .

وقد قام كل قائد بتقديم قرار حول وضعية منطقته ، وقد توقف القادة عند أهم الأحداث مثل هجومات الشمال القسنطيني والحالة الراهنة في منطقة وهران بعد استئناف النشاط الثوري وغيرها من الأحداث[1] .

ودامت مناقشتهم عشرة أيام تمكنوا من خلالها من دراسة جدول أعمال المؤتمر، الذي شمل كل ما يتعلق بالثورة[2].

أ- **جدول أعمال المؤتمر:** تضمن النقاط التالية :

- شرح الأسباب التي أدت إلى عقد الاجتماع والمتمثلة في ضرورة عقد مؤتمر وطني شامل.
- تقديم التقارير التي تشمل على:
- تقرير نظامي عن كيفية تقسيم القطر والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة.
- تقرير عسكري يبين عدد المجاهدين والمناضلين.
- تقرير مالي يتضمن المصاريف و المداخيل والمتبقي في خزانة كل منطقة.
- تقرير سياسي يتعرض لمعنويات المجاهدين والشعب[3].

بالإضافة إلى النشرات المقررة وهي كالتالي:

- التوحيد: ويتمثل ذلك في توحيد النظام وتقسيم المناطق، وكذلك التوحيد العسكري في الوحدات والرتب والمرتبات، وأيضا التوحيد السياسي الذي يشمل المحافظون السياسيون ومهامهم والتوحيد الإداري المتمثل في مجالس الشعب[4].
- جبهة التحرير الوطني: تحديد أيديولوجيتها وقانونها الأساسي ونظامها الداخلي وهيئاتها المسيرة : المجلس الوطني للثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ... وغيرها.
- جيش التحرير الوطني : تضمن ذلك تحديد التسميات المستعملة (المجاهد- المسبل- الفدائي) ودراسة المرحلة الراهنة وتكثيف الهجومات[1].

---

[1]- عبد الحفيظ أمقران، مرجع سابق،ص:96.

[2]- زغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص :135.

[3]- أحسن بومالي ، مرجع سابق، ص:339.

[4]- زغيدي محمد لحسن ، مرجع سابق ، ص:136.

– العتاد والسلاح[2].

– نظام العمل: عسكريا وسياسيا و إيقاف القتال وشروط المفاوضات ...

ب–**قرارات المؤتمر:**

خرج مؤتمر الصومام بعدة قرارات هامة في جميع الميادين السياسية والعسكرية و الإدارية ، والتي صادق عليها كافة المشاركين في المؤتمر، وقد كانت تحمل تاريخ 20 أوت 1956م. وتم التوقيع عليها في جلسة ختامية انعقدت بقرية ايفري[3].

أولا : على المستوى السياسي :

– إعادة التسمية للمناطق الجغرافية التي كانت قائمة قبل مؤتمر الصومام وتحديدها جغرافيا، وذلك بإنشاء ستة ولايات مع جعل الحدود لكل ولاية، وكل ولاية تحتوي على مناطق ونواحي وأقسام، أما مركز القيادة فيخضع لمبدأ الإدارة الجماعية والقائد له صفتان سياسية وعسكرية، ويحيط به ثلاث نواب من الضباط يعتنون بالفروع السياسية والعسكرية للاستعلامات والاتصالات [4].

– العمل على تدويل القضية الجزائرية وطرحها أمام المحافل الدولية مثل : الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

– نبذ السلطة الفردية وإحلال محلها القيادة الجماعية[5].

– ضبط وتحديد السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني.

– العمل على تحرير الوطن وتحقيق الاستقلال التام.

– تنظيم الشعب للالتفاف حول جبهة التحرير، وتحريضه للثورة ضد المستعمر.

– اتخاذ موقف ثابت ضد كل الأعمال الفردية وضد كل متعامل مع العدو ضد الثورة.

---

[1]– عمار قليل ، مرجع سابق، ص : 391.

[2]– النصوص، مصدر سابق، ص :22.

[3]– نفسه،ص:27.

[4]– زغيدي محمد لحسن، مرجع سابق،ص:138.

[5]– النصوص، مصدر سابق ،ص:162,

– مواجهة المناورات السياسية للعدو في الداخل والخارج .

– العمل على استغلال كل الطاقات والوسائل المتاحة لدى الفئات الشعبية ووضعها في خدمة القضية الوطنية 2.

– أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج.

– إعطاء الصلاحية للمجلس الوطني للثورة الذي يعتبر الهيئة التشريعية العليا للثورة ، وله الحق في اتخاذ مواقف ذات أبعاد وطنية كوقف القتال أو فتح مفاوضات مع العدو وغيرها ، كما أنه مسؤول عن توجيه السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير .

– منح لجنة التنسيق والتنفيذ صلاحية إنشاء حكومة مؤقتة وذلك بالتنسيق والترتيب مع الجبهة بالخارج .

– تحديد مهام المفوضين السياسيين ووظائفهم المتمثلة في توعية الشعب ونشر أوامر الجبهة والرد على أكاذيب المستعمر، بالإضافة إلى الاهتمام بانتخاب المجالس الشعبية في القرى وغيرها من مهام أخرى .

ووضع شروط أساسية لإيقاف القتال وهي:

– الاعتراف بوحدة الأمة الجزائرية ووحدة ترابها .

– الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها .

– إطلاق سراح المعتقلين الجزائريين.

– الاعتراف بأن الجبهة هي الممثل الوحيد للشعب.

ثانيا : على المستوى العسكري :

– توحيد النظام العسكري وفق تقسيم هيكلي ووظيفي محكم للجيش وللمساحة الجغرافية التي ينشط فوقها وحتى للفئات الشعبية العريقة التي تمثل السند الأول والأساسي لجيش التحرير الوطني[1].

---

[1]– أمال شلي ، مرجع سابق ،ص:193.

– لقد روعي عند وضع هيكلة جيش التحرير الوطني أساليب مواجهة العدو والمتمثلة في حرب العصابات، وفي تأسيس نواة الجيش الوطني الشعبي المرتبط بالجماهير قلبا وقالبا.

أما بالنسبة لتركيبة هذا النظام الجديد فيتمثل فيما يلي :

- الفوج: يتألف من 11 جنديا من بينهم عريف واحد وجنديان أوليان .
- نصف الفوج: يتألف من 5 جنود من بينهم جندي أول و4 جنود.
- الفرقة: تتكون من 35 جندي منهم 3 أفواج وقائد الفرقة والمساعد.
- الكتيبة: تتكون من 110 جندي منهم 3 كتائب و20 من الأركان.

– تعميم الرتب العسكرية، التي كانت مستعملة وقتها بالمنطقة الثالثة (القبائل)[1].وكذا تحديد المرتبات الشهرية لأفراد جيش التحرير الوطني من القاعدة إلى القمة كما هو موضح فيما يلي : الجندي .

الجندي الأول:capora شعاره علامة على شكل ٨ حمراء توضع على الذراع الأيمن.

العريف: sergent شعاره علامتان على شكل٨ حمراء توضع على الذراع الأيمن.

العريف الأول: sergent chef وشعاره ثلاث علامات على شكل ٨ حمراء توضع على الذراع الأيمن.

مساعد:adjudant شعاره علامة على شكلV حمراء تحتها خط أبيض.

ملازم: aspirant شعاره نجمة بيضاء .

ملازم ثاني: sous lieutenant شعاره نجمة حمراء.

ضابط أول: lieutenant شعاره نجمة حمراء وأخرى بيضاء.

ضابط ثاني:capitanane شعاره نجمتان حمراوان.

صاغ أول: commandant شعاره نجمتان حمراوان وواحدة بيضاء.

صاغ ثاني:colonel شعاره ثلاثة نجمات حمراء.[1]

[1]– يحيى بوعزيز ، ثورات الجزائر ،مرجع سابق ، ص :88.

أما المرتبات الشهرية لأفراد جيش التحرير الوطني فهي كما يلي :

- الجندي : 1000 فرنك .
- الجندي الأول : 1200 فرنك .
- العريف : 1500 فرنك .
- العريف الأول :1800 فرنك .

المساعد : 2000 فرنك .

الملازم : 2500 فرنك .

ملازم ثاني :3000 فرنك .

ضابط أول : 3500 فرنك .

ضابط ثاني : 4000 فرنك .

صاغ أول : 4500 فرنك .

صاغ ثاني : 5000 فرنك .

– الممرضون والممرضات يدمجون في رتبة العريف ويتقاضون 1500 فرنك في الشهر والأطباء المساعدون برتبة ملازم أول ويتقاضى 2500 فرنك والأطباء برتبة ضابط أول ويتقاضى 3500 فرنك شهريا[2].

كما وضع المؤتمر منحة عائلية فكل مجاهد أو مسبل لديه عائلة مطالبا بالإنفاق عليها تعطى له منحة شهرية ، فلسكان الأرياف تقدر ب 2000 فرنك مع زيادة لكل شخص .

بينما سكان المدن تقدر ب 5000 فرنك مع زيادة 2000 فرنك لكل شخص .

– القيادة : بما أن الإدارة الجماعية تعد إحدى مبادئ الثورة فيجب على جميع هيئات الثورة اتباعها بصفة مدققة ، ومركز القيادة يتركب من رئيس له صفتان (عسكرية وسياسية) ويحيط به نواب ومساعدون يعتبرون ضباط وعددهم ثلاثة يعتنون بالروع التالية :

---

[1]– يحيى بوعزيز ، مرجع سابق ، ص :91.

[2]– الغالي غربي ، مرجع سابق، ص:125.

– الفرع العسكري – الفرع السياسي – فرع الاستعلامات والاتصالات .

ويجب أن يطبق النظام على الولاية والمنطقة والناحية والقسم

إذ أن قائد "الولاية" يكون برتبة صاغ ثاني (عقيد) ونوابه ثلاثة برتبة صاغ أول (رائد) وقائد " المنطقة " يكون برتبة ضابط ثاني (نقيب) ونوابه ثلاثة برتبة ضابط أول (ملازم أول) وقائد " الناحية " يكون برتبة ملازم ثاني ونوابه ثلاثة برتبة عريف أول.[1]

– تحديد الألفاظ المستعملة في جيش التحرير الوطني بحيث تقرر استعمال الكلمات التالية:

– المجاهد :هو جندي جيش التحرير الوطني .

– المسبل :هو المشارك في العمل العسكري .

– الفدائي :هو عضو الجماعة المكلفة بالمواجهات على المراكز في المدن .

تحديد العلاقة بين الجبهة و الجيش، فقد تقرر إعطاء الأولوية للسياسي على العسكري، كذلك تعطى الأولوية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ الإدارة الجماعية .

– المحاكم : ليس من حق أي ضابط مهما كانت رتبته العسكرية أن يحكم بالإعدام على شخص ما، بالإضافة إلى منع عملية الذبح بالخنجر تمنع منعا باتا وكل محكوم عليه بالإعدام يقتل رميا بالرصاص، وللمتهم الحق في أن يختار من يدافع عنه كما يمنع منعا باتا قتل مساجين الحرب على أن يجعل نظام خاص بهم في كل ولاية ، وهذا من اجل نشر عدالة كفاح الشعب الجزائري[2].

نتائـج المؤتمر:

استطاع المؤتمر أن يضع اللبنة الأولى للاختيارات الأساسية للثورة ما بعد الاستقلال، من حيث اهتمامه بمستقبل البلاد بعد استرجاع السيادة الوطنية[3] [3].

---

[1]– يحيى بوعزيز ، الثورة، مرجع سابق ،ص – ص :93 – 94 .

[2]– المنظمة الوطنية للمجاهدين ، مرجع سابق ،ص : 13.

[3]– أحسن بومالي ، مرجع سابق ، ص ص :361–362.

– إنشـاء تنظـيم إداري جديـد بتقسـيم الجزائـر إلـى سـتة ولايـات وتأسـيس المجلـس الـوطني للثـورة ولجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت مسؤولة عن توجيه إدارة جميع فروع الثورة[1].

– تنظـيم الجـيش وتطـوير أجهزتـه وأسـلحته وتحديـد رتبـه، كـذلك تشـكيل الشـرطة الحربيـة التـي تمثـل أدق أجهـزة الجـيش وأنشـطها حيـث يمتـد نشـاطها خـارج الميـدان العسـكري، فهـي بمثابـة الرقيب الحساس في جهاز المخابرات فبفضلها تم اكتشاف الخونة واكتشاف خطط العدو قبل تنفيذها .

– خلق أجهزة مختلفة تعمل على توعية الشعب وخلق الوحدة، وهذه الأجهزة:

الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، الاتحاد النسائي ، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، الكشافة الإسلامية الجزائرية ، الهلال الأحمر ، النشاط الصحفي ومثاله جريدة المجاهد[2].

– اعـتراف الثـورة الجزائريـة بـالفلاح الرافـد الأساسـي للثـورة وبالتـالي تلبيـة تطلعـه للعدالـة الاجتماعية[3] .

وبذلك يكون المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني قد خرج بنتائج كانت في مستوى طموح الشعب وتطلعاته، حيث استطاع أن ينظم الثورة وأن يوصل صداها إلى كافة أنحاء العالم .

ثانيا: إضراب الثمانية أيام 28 جانفي – 04 فيفري 1957م :

يعد إضراب الثمانية أيام الذي عرفته الجزائر عام 1957م ، من بين الأحداث البارزة التي مرت بها الثورة الجزائرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي ، وذلك لأن هذه العملية النضالية تعد امتداد للعمليات الكبرى التي قامت بها بعض المناطق كهجومات 20 أوت 1955م وتكمن أهميته ، في امتداده إلى فرنسا حيث كانت الجالية الجزائرية المهاجرة على موعد معه بتأطير من فدرالية جبهة التحرير.

---

[1]– صالح فركوس ، مرجع سابق ، ص 442.

[2]– إبراهيم العسكري ، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية ، دار البعث ، الجزائر 2002م ص : 74.

[3]– إبراهيم العسكري ، مرجع سابق ، ص : 75.

لهذا يكمن التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء اتخاذ قرار الإضراب لثمانية أيام من طرف أول لجنة تنسيق وتنفيذ للثورة (أوت 1956 – أوت 1957) والتي كان مقرها الجزائر العاصمة، ترى ما هي وقائع هذا الإضراب ونتائجه ؟ [1] .

لقد نظم هذا الإضراب لمدة 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957 م بمناسبة إنعقاد الدورة الاستثنائية لهيئة الأمم المتحدة ، بهدف إبراز إنضمام كل الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني وهذا بعد ما سبقتها فترة تحضيرية لهذا الإضراب ، حيث عقدت قيادة الثورة اجتماعات مكثفة ، ولكي نفهم حقيقة هذا الحدث ينبغي أن نضعه في إطاره التاريخي من عدة نواحي :

الثورة الجزائرية ، السياسة الفرنسية ، والمستوى الدولي لمعرفة كيفية إتخاذ قرار الإضراب.

فبالنسبة لجبهة التحرير الوطني ، حاولت تجاوز التحديات التي واجهتها عام 1956م، على الرغم من السمعة التي حظيت بها هذه الجبهة المكافحة من أجل قضية عادلة ، إنها لم تكن تسيطر كليا على الوطن حسب شهادة بن يوسف بن خده حيث وجدت جبهة التحرير نفسها في مواجهة الحركة المصالية في إصطدامات عنيفة كانت خاصة بالعاصمة ومنطقة القبائل ومنطقة الحضنة ، وأمتد هذا الصراع الدامي نحو فرنسا حيث كانت الجبهة تبدو ضعيفة أمام سيطرت الحركة المصالية على المهجر ، حيث إدعت بأن ما يحدث في الجزائر من عمليات عسكرية في الجبال والعمليات الفدائية في المدن التي كان يقوم بها جيش التحرير هي من صنعتها . وهذا ما يفسر عدم تبعية معظم الجزائريين في تلك الفترة لجبهة التحرير الوطني والتي تحاول تغيير هذه الموازين لمصلحتها ، وفي الوقت نفسه كان عليها الرد على شعارات جاك سوستيل بأن الجزائر جزء من فرنسا ، والذي لم يكن يعترف حتى بالاستقلال الداخلي للجزائر ، وكانت سياستها مبنية على التفرقة وزيادة عدد قوات الجيش الفرنسي ، واستخدام القمع والتشديد ، وهذا نتيجة استجابت السلطات الفرنسية[2] .

---

[1]– مصطفى هشماوي ، مرجع سابق ، ص : 127 .

[2]– بن يوسف بن خده ، شهادات ومواقف ، دار النعمان للطباعة والنشر ، الجزائر 2004 ، ص : 109

لذلك عملت لجنة التنسيق والتنفيذ على عقد أول اجتماع بعد شهر من تعيينها في مؤتمر الصومام ، لدراسة الوضع في المجالين الوطني والدولي ، وبدأت جبهة التحرير تعمل على شموليتها وزعامتها للنضال الوطني ، فاستغلت الأحداث التي طرأت على الوضع الدولي قبل اتخاذها قرار الإضراب ، وتتمثل هذه الأحداث :

- تحويل طائرة أعضاء البعثة السياسية الخارجية الخمسة وما ترتب عن هذه العملية في المجالين الوطني والدولي .
- العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر في 29 أكتوبر 1956م .
- تبني الكتلة " العربية الأسيوية " للقضية الجزائرية وعزمها على عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة .

لهذا اتخذ قرار الإضراب، والذي جاء بعد دراسة واقعية من طرف أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بالإجماع . وتمهيدا لذلك تم إرسال التعليمات اللازمة والمحددة لكل المسؤولين لمساندة هذا العمل وتدعيمه ، حيث أرسلت التعليمات إلى رفقائهم في تونس والمغرب.[1]

لقد أصدرت جبهة التحرير الوطني نداء إلى الشعب الجزائري تدعوه فيه إلى الإضراب لمدة أسبوع أي من يوم الاثنين 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957م والذي استهدف التذليل على أن جبهة التحرير الوطني هي المعبر الشرعي عن إرادة الشعب الجزائري . والسيادة هي إرادة الشعب بأكمله . وجاء في البيان الذي وزع في شكل منشورات (أيها الشعب المجاهد ، أيها المواطنون من تجار وعمال وموظفين وفلاحين ، ومحترفين ، أنكم مستعدون لأسبوع الإضراب العظيم ، أسبوع الكفاح السلمي للأمة...واصبروا للمحنة والبطش وأنواع العذاب الذي يسلطه عليكم العدو...).

وتجلت مظاهر الإضراب في غلق الدكاكين ، ومقاطعة الشراء ، وهذا من أجل أن يكون لهذه العملية الصدى الواسع ، وحتى يتمكن مسؤولوا الثورة في الخارج من استغلال تلك الأحداث وتنوير الرأي العام الخارجي بالقضية الجزائرية وبعدالتها أما داخل الجزائر فقد تم

---

[1]– بن يوسف بن خدة ، مصدر سابق ، ص :110.

توزيع مناشير الإضراب على نطاق واسع وهي موجهة أساسا إلى الجماهير الشعبية بهدف توضيح أهداف الإضراب والغاية منه ، مما سهل من عملية تنفيذه في الوقت المحدد وتشمل معظم أرجاء الجزائر ونظرا لشمولية الإضراب هيأ الجيش الفرنسي كل الوسائل الجهنمية وازدادت عمليات القمع ضد آلاف المواطنين الذين ألقي القبض عليهم وتم استنطاقهم بأبشع وسائل التعذيب.[1]

لقد وجدت جماهير المدن نفسها مرة أخري في خضم المعركة بعد التجربة الأولى أثناء 20 أوت 1955م حيث تأكدت هذه الجماهير من أن هذه الحرب أصبحت مفروضة على الشعب الجزائري ، فاستجابت أغلبيتها لأوامر جبهة التحرير الوطني وهذا تأكيدا على أنها المفاوض الشرعي والوحيد .

لقد كان هذا الإضراب تجربة أخرى لجبهة التحرير الوطني لإثبات تواجدها بالجزائر وتحقيق أهدافها الميدانية في مواجهة السياسة الاستعمارية وضغوطاتها المختلفة ونتيجة هذه التطورات الناجمة عن الإضراب تولد في أوساط الفرنسيين شعور حاد بالخوف الممزوج بالرعب بعد أن شاهدوا الشعب الجزائري منضبطا ومنفذا لأوامر جبهة التحرير الوطني التي قررت لهذا الإضراب العام وفهم هؤلاء الفرنسيون الذين فروا من الأرياف و لجأوا إلى المدن بعد أن سيطر عليهم الشعور بالخوف وقلة الأمن، واضطراب الاستقرار على الرغم من وجود القوات المسلحة الفرنسية بجانبهم وقد تطور هذا الشعور بتطور الحرب كما يمكن إدراك الهوة السحيقة التي صارت تفصل بين الجزائريين والفرنسيين والتي واكب نموها تطور الحرب واشتداد عمليات القمع.

ثالثا : لجنة التنسيق والتنفيذ و الصعوبات التي واجهتها:

---

[1]– نفسه، ص : 111.

انبثقت مـن المجلـس الـوطني للثـورة الجزائريـة (البرلمـان) تتـولى تطبيـق القرارات السياسـية والعسكرية التـي يتخـذها أعضـاء المجلس الـوطني ، وتشـكلت هـذه السـلطة مـن القـادة البـارزين داخل الجزائر سواء كانوا حاضرين أو غائبين بالمؤتمر وهم :

1- عبان رمضان : مكلف بالتنسيق بين الولايات وبين الداخل والخارج .

2- العربي بن مهيدي : مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن .

3- كريم بلقاسم : مكلف بالعمل العسكري وقائد الولاية الثالثة .

4- يوسف بن خدة : مكلف بالإعلام والاتصالات باتحاد الطلبة والعمال .

5- سعد دحلب : مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية[1].

ومن صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ:

لجنة التنسيق والتنفيذ هي التي تستدعي مجلس الثورة للانعقاد عندما ترى ذلك ضروريا ، وكل عضـو مـن اللجنـة لـه التفويض أي لـه السلطة الكافيـة لمراقبـة كل نشـاطات هيكل الثـورة علـى الصـعيد الـداخلي أو الخـارجي كـذلك فـان أعضــاءها لهـم سـلطة مراقبــة الهيئـات السياسـية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية...

وبناءا على ذلك فان قادة الولايات ملزمين بتقديم تقرير عن وضع هذه الولايات كل ثلاثة أشهر لهذه اللجنة .

هذا ومقرر أنه تستمر لجنة التنسيق والتنفيذ في مكان ما من أنحاء القطر لتحدي العدو وتشرف فعليا علـى سير الثـورة من قلبهـا النـابض مـع مشـاركة المجاهدين والشـعب فـي السـراء والضراء ، وتجابه عن كثب لما يأخذه العدو من قرارات و إجراءات .

وتعتبر لجنـة التنسيق والتنفيذ نـواة الحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة التـي تكونـت فـي 19 سبتمبر 1958م ،فهي رغم الصعوبات الجمة التي واجهتها بعد استشهاد العربي بن مهيدي حافظت على التنسيق إلى حد كبير في الداخل والخارج ، واستطاعت أن تتغلب على الخلافات

[1]– عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص : 397.

التـي بـرزت وسـط بعـض التيـارات ولـم تـدع للعـدو فرصـة اسـتغلالها ولا حتـى الاطـلاع عليهـا خاصة الاستشهاد الغامض لأحد هذه القيادة ألا وهو عبان رمضان.[1]

رابعـا : دورة المجلـس الـوطني للثـورة بالقـاهرة أوت 1957م ، و إلغـاء أولويـة الـداخل علـى الخارج والسياسي على العسكري :

انعقـدت دورة هـذا المجلـس فـي ظـرف كانـت خلالـه لجنـة التنسـيق والتنفيـذ تعـيش أزمـة خفية، تمثلت في الصراع بين قادتها السياسيين والعسكريين .

وحسـب محمـد حربـي، فـان كـريم بلقاسـم وأثنـاء مغادرتـه الجزائـر، كـان ينـوي ألا يعـود إليهـا إلا والسلطة بين يديه لذلك تخلى عن جميع الأطروحات التي دافع عنها في مؤتمر الصومام ضد رأي بـن بلـة و بوضـياف ، فسـعى للتصـالح معهمـا واسـتأنف توجيـه انتقاداتـه للمركـزيين ثـم بـدأ بإعداد سلسلة تحالف مع العسكريين : بن طوبال ، بوصوف ، أوعمران ومحمود الشريف[2]

وانطلاقـا مـن مبـدأ أولويـة السياسـي علـى العسـكري ، انتقـد عبـان رمضـان بشـدة تصـرف العسكريين ، ومن جهتهم أخذ هؤلاء عليه محاولة فرض سلطته على الثورة، مستندين في ذلك على شرعيتهم التاريخية فهم من الأوائل الذين انضموا إلى الكفاح ، فضلا على أن أحدهم وهو كريم بلقاسم كان من العناصر الستة الذين خططوا للفاتح من نوفمبر ، وعليه فإنهم لن يقبلو إلا بسلطة عبان الذي انضم إلى الكفاح متأخرا[3] [2].

فقبـل دعـوة جميـع القـادة لحضـور دورة المجلـس الـوطني للثـورة تشـير وثيقـة مناقشـاته إلـى اجتمـاع مسبق وقع بين القادة العسكريين يوم 2 أوت 1957م دعا إليه كريم بلقاسم تمت فيه مناقشة الخلاف القائم بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ، كما تم التطرق لدراسة الوضع الراهن للثورة الجزائرية في الداخل والخارج.

---

[1]– المنظمة الوطنية للمجاهدين ، جبهة التحرير الوطني، مدرسة المحافظين السياسيين، نشرة أركان الحرب العامة، لم يذكر تاريخ الصدور، ص : 23 .

[2]– مصطفى هشماوي ،جذور نوفمبر 1954م في الجزائر ، دار هومة ، الجزائر 2001م ، ص :27.

[3]– مصطفى هشماوي، مرجع سابق ، ص :28.

وفي الأخير اتفق الجميع على تشكيل لجنة تنسيق وتنفيذ أقصي منها عبان، بن خدة ودحلب لتصبح تضم كلا من : كريم بلقاسم – بوصوف –عبد الله بن طوبال – محمود الشريف – أو عمران عباس فرحات – عبد الحميد مهري –الأمين دباغين يضاف اليهم المساجين الخمسة : بن بلة – خيضر – آيت أحمد – بوضياف وبيطاط[1] .

بعد هذا اللقاء انطلقت أشغال مؤتمر المجلس الوطني للثورة يوم 22 أوت 1957م بالقاهرة في شكل اجتماعات يومية استمرت إلى غاية يوم 28 أوت [2] .

انصب النقاش في اليوم الأول حول إدخال عبان رمضان إلى لجنة التنسيق والتنفيذ حيث ساند الفكرة كل من دباغين ، عباس فرحات ومهري ، في حين لقيت المعارضة الشديدة خاصة من طرف بن عودة ، لكن في الأخير تم تثبيت عبان في اللجنة.[3]

بعد هذا اللقاء توالت اجتماعات أخرى ، نوقشت خلالها قضايا عديدة تتعلق بإعادة النظر في الهيئات القيادية للثورة ، جمعت كلها في نص صادق عليه الجميع يتضمن القرارات التالية :

- توسيع المجلس الوطني للثورة ليضم 45 عضوا ، لا فرق بين الاحتياطيين والأصليين.
- للجنة التنسيق والتنفيذ جميع السلطات ماعدا التي تتعلق بالمفاوضات ووقف القتال ، الحل الدولي للقضية الجزائرية ، وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة ولها صلاحية تعيين أعضاءه .
- اعتبار القادة المساجين أعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ ، لأنهم من بين الذين نظموا وخططوا للفاتح من نوفمبر.
- ليس هناك من أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج .

---

[1]– محمد بجاوي ،حقائق عن ثورة الجزائر ، بدون دار ومكان نشر ، 1971م، ص :295.

[2]– محمد بجاوي ،مرجع سابق ، ص : 296.

[3]– أنظر : وثيقة مناقشات المؤتمر الملحق رقم (01)، ص79.

- لا يزال هدف الثورة الجزائريـة تأسيس جمهوريـة جزائريـة ديمقراطيـة اشتراكية لا تتنـاقض مـع مبادئ الإسلام .

من هنا يتضح لنا حسب محمد حربي أن تساوي الداخل والخارج ما هو إلا تبرير لإرساء قيادة في الخارج أكثر منه تنازلا لبن بلة وبوضياف ، وأن إدخال عباس ، دباغين ومهري إلى لجنة التنسيق والتنفيذ ، يدل على أن الاتهام الذي وجهه كريم ضد بن خدة ودحلب، لم يكن سوى إجراء لعزل عبان لذلك اقتنع هذا الأخير التصويت على مبدأ تساوي الداخل والخارج[1] .

هنا يمكننا القول ، أن تيار العسكريين ، برغم قلة عدد أفراده الحاضرين في المؤتمر (10 أعضاء) إلا انه استطاع فرض وجهة نظره على السياسيين (12 عضوا) وذلك من خلال حصوله على أكبر عدد من المقاعد داخل لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة ، حتى أن تعيين قادة الولايات قام به القادة العسكريون انطلاقا من أنهم كانوا قادة سابقين لهذه الولايات .

فأصبحوا بذلك يتمتعون بحق الإشراف عليها[2].

بهذا التجديد إذن أختتمت دورة المجلس الوطني للثورة ، لكن السؤال الذي يظل مطروحا هو : هل بإلغاء الأولوية المزدوجة للداخل على الخارج والسياسي على العسكري ، تم فعلا على ما كان يعرف سابقا بأزمة الداخل والخارج ، ومن جانب آخر كيف سيكون موقف السياسيين أمام البروز المفاجئ والسيطرة شبه الكلية للعسكريين على أهم مراكز القرار؟.

---

[1]– محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1980م ص: 172.

[2]– نفسه، ص: 172.

الفصل الثالث

الثورة الجزائرية سنة 1958

أولا: مؤتمر طنجة المغاربي أفريل 1958م :

إن فكرة عقد مؤتمر ثلاثي يجمع الأحزاب الثلاثة ، لم تكن وليدة عام 1958م، إنما كانت فكرة راودت قادة تونس والمغرب ، منذ قمة تونس في أكتوبر 1956م والتي لم تشارك فيها جبهة التحرير الوطني بعد القرصنة التي تعرض لها قادة الثورة الخمسة (الرئيس أحمد بن بلة ورفقاءه) من طرف سلاح الجو الفرنسي.

إن المتتبع لما رافق الدعوة إلى عقد مؤتمر ثلاثي مغاربي، من ملابسات داخلية وإقليمية ودولية ، ليقف عند الخلفيات والأبعاد التي كانت وراء انعقاده، فالمحلل لتصريحات قادة النظامين التونسي والمغربي، يلاحظ إلحاحهم على توحيد المعركة من أجل تصفية الاستعمار من الجزائر وآثاره في الدول المغاربية الأخرى ، كشرط أساسي لقيام وحدة المغرب العربي.

فالرئيس التونسي الحبيب بورقيبة أكد في هذا الإطار: ((أن العقبة الكبيرة هي الاستعمار في الجزائر ، لذا أعتقد أن عملنا مع تونس والمغرب وليبيا ، لتوفير أسباب تحرير الجزائر يسهل في نفس الوقت الوحدة لأن تحرير الجزائر شرط أساسي لتحقيق الوحدة ، وحين تتحرر الجزائر لن تبقى أمام وحدة شمال إفريقيا أسباب معقولة يمكن أن تعطلها)).[1]

أما ملك المغرب محمد الخامس ، فانه طرح نفس المشكلة التي تعوق وحدة المغرب العربي حيث أكد قائلا : " أن شمال إفريقيا كلا واحدا ، من جهة التاريخ والجغرافيا والجنس، فمستقبلها مشترك مثل ماضيها ولهذا فكل ما يمس الجزائر يحدث صدى عميق بالمغرب بسبب العلائق الوثيقة و التلائم الشديد الذي بينهما بسبب الجوار الطبيعي" [2]

هذا الحادث لم يقض على الفكرة وإنما بقيت حية ليعاد السعي إليها من جديد بعد عام من ذلك، في 20 نوفمبر 1957م عقد اجتماع ثنائي في الرباط بين الملك محمد الخامس

---

[1]–((حرب الجزائر هي حرب المغرب العربي)) ، المجاهد، مصدر سابق، ع 20 ، 15 مارس 1958م ، ص ص :1-12.

[2]– نفسه .ص:12

والرئيس الحبيب بورقيبة للتشاور و إيجاد حل للقضية الجزائرية داخل إطار التقارب الفرنسي المغاربي[1]

الذي كان يدعو إليه الحبيب بورقيبة أثناء هذه الفترة ، فبالرغم من تعثر هذه اللقاءات المغاربية فان قادة تونس والمغرب أوصوا باستمرار عقد دورات ثلاثية لمعالجة قضايا المغرب العربي[2] .

فالدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة ، جاءت عن طريق حزب الاستقلال المغربي ، وهذا يعني أن المؤتمر الثلاثي سيعقد على مستوى الأحزاب حيث يكون الالتزام الحزبي داخل المؤتمر وان كانت الأحزاب الثلاثة الحاضرة في المؤتمر تشكل الأغلبية في الهيئات التنفيذية في الأقطار الثلاثة [3]

بعد شهرين من الاتصالات والمحادثات بين الأحزاب الثلاثة (حزب الدستور الجديد – حزب استقلال المغرب – جبهة التحرير الوطني) تم الاتفاق على عقد المؤتمر الثلاثي بمدينة طنجة ، وحدد تاريخ انعقاده بشهر أفريل سنة 1958م ، بعد الاتفاق على تحديد التاريخ والمكان أصدر ممثلوا حزب الدستور التونسي الجديد وحزب الاستقلال بلاغا مشتركا جاء فيه ما يلي : " إن ممثلوا الحزبين نظروا في إبراز وحدة المغرب العربي من طور الفكرة النظرية إلى الطور الواقعي التطبيقي وسجلوا وحدة نظرهم في المشاكل القائمة بالشمال الإفريقي وعلى رأسهما ضرورة استقلال الجزائر "

انطلقت أشغال المؤتمر يوم 27 أفريل 1958م، واستمرت طيلة أربعة أيام بقصر المارشان الملكي ، بمدينة طنجة المغربية ، تحت رئاسة علال الفاسي وجمعت إلى جانب حزب الاستقلال المغربي كل من حزب الدستور الجديد التونسي وجبهة التحرير الوطني ، وقد بلغ

---

[1]– ((بلاغ الرباط)) ، المجاهد، لسان جيش.. ، ع 13 يوم 1 – 12 – 1957م ص : 7.

[2]– ((وقائع موتمر طنجة أفريل 1958م))،المجاهد ، مصدر سابق ، ع1186، 29 أفريل 1958،ص:29.

[3]– نفسه، ص: 29.

عدد أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر حوالي 19 عضوا وقائمة الوفود الرسمية المشاركة في المؤتمر كالتالي:[1]

فرحات عباس – عبد الحفيظ بوصوف – عبد الحميد مهري – الدكتور أحمد فرنسيس – أحمد بومنجل – ملود قايد (المدعو رشيد) .

الوفد التونسي: الباهي الأدغم – الطيب المهيري – عبد الله فرحات – أحمد تليلي – علي البلهوان – عبد الحميد شاكر.

الوفد المغربي : علال الفاسي – أحمد بلا قريج – المهدي بن بركة – عبد الرحيم بوعبيد – الفقيه البصري – محجوب بن الصديق – أبوبكر القادري .

جدول أعمال المؤتمر:

النقطة الأولى: حرب الاستقلال الجزائرية

- انعكاسات الحرب على المستوى المغاربي .
- تدخل الغرب وتواطئه مع فرنسا.
- الوسائل العملية للتعجيل باستقلال الجزائر .
- الإجراءات التطبيقية المترتبة على هذه الوسائل .

النقطة الثانية : تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية من أقطار المغرب العربي

1 –المناطق التي ما تزال تحت الإشراف الفرنسي في المغرب وتونس .

- انسحاب القوات الأجنبية .
- الوجود الفرنسي في الإدارة والاقتصاد .
- المشاكل الحدودية .

النقطة الثالثة : الوحدة المغاربية

- ضرورتها .

[1]– ((طريق الوحدة المغاربية))، المجاهد ، مصدر سابق، عدد 21 يوم 1 أفريل 1958م ص ص: 30–31

- أشكالها .
- محتواها .
- المرحلة الانتقالية .

النقطة الرابعة : الهيئات الدائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر

قراءة لقرارات مؤتمر طنجة :

أ – قرار حول حرب التحرير الجزائرية :

عالج هذا القرار طبيعة الحرب في الجزائر وتطوراتها وآثارها على الوضعية في شمال افريقيا وفي العالم ، وهذا ما أشار إليه نص القرار الأول المتضمن " حرب التحرير الجزائرية " إلى المجهودات التي بذلتها تونس والمغرب الأقصى لإيجاد حل سلمي بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني ومن النقاط التي عالجها هذا النص كذلك سياسة العنف والاستفزاز الفرنسية اتجاه تونس والمغرب اثر تضامنها مع الثورة الجزائرية وبالرجوع إلى هذا القرار نجده قد تفرع إلى ثلاث قرارات هي :

- أن تقدم الأحزاب السياسية التونسية والمغربية للشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله كامل المساندة من طرف شعوبها وتأييد حكومتها .
- التأكيد على كون جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.
- توصية بإنشاء حكومة مؤقتة جزائرية بعد استشارة تونس والمغرب الأقصى .

ب – قرار حول تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي :

لقد صيغ هذا القرار في فقرتين ، ففي الفقرة الأولى منه تم التذكير بوضعية المغرب وتونس من جراء القيود العسكرية والاقتصادية المفروضة عليها من طرف فرنسا ، لذا فان الفقرة الأولى من نص هذا القرار احتوت على قرارين فرعيين :

استنكار استمرار وجود القواعد الأجنبية في تونس والمغرب الأقصى . المطالبة بكل إلحاح من فرنسا أن تكف من استعمال قواتها العسكرية المتواجدة على التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري .

أما الفقرة الثانية من نص هذا القرار ، فاحتوت على قرارين فرعيين هما : توصية للحكومات والأحزاب السياسية لتنيسق جهودها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية .

تأكيد كفاح سكان موريطانيا في مقاومتها التحريرية والعمل على ضرورة التحاقهم بالوطن المغربي ويدخل هذا في نطاق الوحدة التاريخية والحضارية .

ج – قرار حول توحيد المغرب العربي :

لقد صيغ هذا القرار في فقرة واحدة ، فبعد التذكير بأهمية المؤتمر لشعوب المغرب العربي[1] قرر المؤتمر أن يعمل لتحقيق هذه الوحدة واعتبر أن الاتحاد الفدرالي أكثر ملائمة في واقع البلدان المشاركة في هذا المؤتمر ، ولهذا فانه اقترح :

– أن يتشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب الأقصى وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية .

- يوصي المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف لذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي .
- يوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط مصير شمال إفريقيا بميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن يتم إقامة المؤسسات الفدرالية .

يقرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته وتؤلف هذه الكتابة من ستة أعضاء مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتنقسم الكتابة إلى مكتبين أحدهما بالرباط والثاني بتونس وتجتمع الكتابة (الأمانة) دوريا في إحدى العاصمتين (تونس أو المغرب) بالتناوب ، ويعقد أول اجتماع خلال شهر مايو ، بالإضافة إلى هذه القرارات فان المؤتمر أصدر تصريحا مشتركا حول الإعانة التي تمد بها بعض الدول المغاربية إلى فرنسا لمجابهة جبهة التحرير

[1]-– ((طريق الوحدة المغاربية))، المجاهد ،عدد 21 ص : 32

الوطني مذكرين هذه الدول أن الشعب المغاربي قد ساهم بقسط وافر في انتصار هذه الدول على النازية في الحرب العالمية الثانية[1].

ثانيا: أحداث 13 مايو 1958

لم تصمد الجمهورية الرابعة التي تعقب عليها سبع حكومات[2] كثيرا في مواجهة الوضع السياسي و العسكري الذي فرضته الثورة في الجزائر فالهزيمة النكراء التي منيت بها في الفيتنام و التخلي السريع عن تونس و المغرب من أجل التفرغ للجزائر إضافة إلى فشل الحكومات المتعاقبة في القضاء على الثوار ، و بالتالي سقوط الأرصدة الدعائية للحكومة الفرنسية التي طالما نعتت الثوار بالأعمال الإرهابية الفردية و المنعزلة خصوصا بعد نجاح مؤتمر الصومام و ارتفاع صدى الثورة في صالونات المؤتمرات الدولية ، كما لقيت صداها لدى النخبة الفرنسية المثقفة[3] و لدى شريحة عريضة من المجتمع الفرنسي التي تفقد أبناءها يوميا في ميادين القتال بالجزائر و حتى الأساليب الشنيعة التي اتبعتها السلطات الفرنسية في عهد هذه الجمهورية لمواجهة الثورة لم ينصفها المثير من الفرنسيين تقابلهم شريحة أخرى من حاملي فكرة الجزائر من دانكرك إلى لمزاش الذين لم يكونوا راضين إطلاقا بمجهودات الحكومات المتعاقبة من أجل الاحتفاظ بالجزائر[4]

هؤلاء الرجال الذين طالما اعتقدوا أنهم بناة البلد و صناع أسطورة الرجل الأبيض و الجزائر الفرنسية من المنتظر جدا أن يكافحوا ضد التخلي عن أحلامهم بكل الوسائل دون اعتبار لماهية النتائج المقبلة.

---

[1]– ((طريق الوحدة المغاربية))، المجاهد، مصدر سابق، ع 21، ص 32

[2]– الحكومات هي : حكومة مونديس فرونس ، موللي الأولى ، بورجيس مونرو ، فيليكس غايار ، غي موللي الثانية .

[3]– عبد المجيد عمراني ، النخبة الفرنسية المثقفة و الثورة الجزائرية 1954 /1963 ، مطابع دار الشهاب ، الجزائر ، ص: 11 .

[4]– عمار قليل ، مرجع سابق ، ص 129

و يكن القول أن الجمهورية الرابعة في محاولتها في قمع الثورة جملة من الأساليب تكمن في ما يلي :

تطبيق أسلوب حالة الطوارئ التي انتهت وزارة الداخلية من تحضيره يوم 19 مارس 1955 و صادق عبيه البرلمان الفرنسي بعد ذلك بثلاثة عشر يوما ، و نص على تطبيقه في مدة ستة أشهر و في الفترة التي حددتها الحكومة الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية إلى جانبه وضعت السلطات الاستعمارية قانونا لا يقبل تعسفا و إجراما من سابقه يعرف بقانون المناطق المحرمة و الذي شرعت في تطبيقه منذ شهر نوفمبر 1954 ،و لقد كانت منطقة الأوراس الولاية الأولى في الجزائر التي طبقت فيها المناطق المحرمة و ذالك في 12 نوفمبر 1954 [1]

تطبيق أسلوب حرب الإبادة أو مرحلة الحرب الشاملة التي بدأت في شهر فيفري 1956 و التي جاء فيها ما يلي :

– استخدام وحدات ضخمة من الجيش الفرنسي للتمكن من خنق كل جهات و مناطقها الحربية.

الشروع في أسلوب الأرض المحرقة : حرق الغابات بوصفها الملجأ المثالي للمجاهدين و حرق و تهديم قرى كاملة [2].

الشروع في تنفيذ أحكام الإعدام في سنة 1956 بإعدام الشهيدين : زهانا و فرحي[3]

إن خيبة أمل كل من المعمرين و الجيش كان دافعا أساسيا لبداية التصدع السياسي الفرنسي ، ما سرع عملية سقوط الجمهورية الرابعة على اثر أحداث 13 مايو 1958 ، و في حقيقة الأمر لم يكن اربيو الجزائر هم صناع هذا الحدث فهناك تكتلات نشيطة أخرى تعمل ضد النظام الحكم ، فإذا كان اربيو الجزائر فان جماعة الديغولين كانوا يعملون بشكل مستقل ، لكنهم لم

---

[1]– محمد البشير الإبراهيمي ، في قلب المعركة 1964/1954 ، ط1 ، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، 1994 ، ص : 40.

[2]– صادق بخوش ، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة ، ط1 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 1990 ، ص : 73 .

[3]– عبد الله شريط و محمد مبارك الميلي ، مختصر تاريخ الجزائر السياسي و الثقافي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ص 302.

يكونوا على خلاف تام مع الكتلة الأولى التي كانت ترى في ديغول زعيما يتمتع بهيبة و شعبية و جرأة كبيرة في الإعلان عن إيمان قوي بفرنسا العظمى[1].

تميزت الجمهورية الرابعة الفرنسية (اكتوبر 1946 / سبتمبر 1958) بهشاشة مؤسساتها و ضعف النظام السياسي و سلطة الدولة فيها داخليا و خارجيا و بلغت تلك الأزمات ذروتها في ربيع 1958[2] . فالنظام السائد الذي سماه ديغول " نظام الجمعية " لم يكن قادر على حل المشكلة الجزائرية ، و في هذا الصدد يقول ديغول : "أن معظم القادة كانوا يدركون جيدا أن المشكلة تتطلب حلولا مؤلمة ، لكن الحكومة المترنحة صعب عليها اتخاذ القرارات الصعبة و مواجهة مختلفة الحواجز القائمة في طريقها في طريقها سواء في الجزائر أو فرنسا ، فضلا عن الأعيب الصحافة و المجموعات البرلمانية التي ألفت العيش على عواطف الناس و الأزمات السياسية الناجمة عن هذه القضية الكبرى[3] "

و عن الأوضاع الاقتصادية غداة التمرد فقد قال : في مطلع الربيع1958 كان كل شيء يسهم في إشاعة القلق ... فقد كان كل إنسان يشعر أن اختلال التوازن المالي كان يتطلب تدابير صارمة، و أن الأجنبي في الخارج يستفيد وحده من التابع و لاسيما و أن الاستعمار و بخاصة في الجزائر أصبح مجرد أموال مرهونة عقيمة الفائدة ، غير انه يبدوا واضحا حتى في نظر أكثر الناس يقظة و نباهة أن النظام عاجز عن حل هذه القضية[4]

و يمكن حصر الأوضاع الاقتصادية لفرنسا غداة تمرد 13 مايو 1958 في النقاط التالية :

– كانت فرنسا غداة عام 1958 على حافة النكبة في جميع المجالات حيث كانت الميزانية عاجزة بمبلغ 1200 مليار فرنك ، و تجاوزت ديونها الخارجية مبلغ 3 ملايير دولار كان عليها ان تؤديها حتما في اقل من عام .

---

[1]–برنارد ليد ويدج ، ديغول ماله و ما عليه، ترجمة محمد سميح سيد، طلاس للدراسات الترجمة و النشر، دمشق 1989، ص 229.

[2]– صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة 2008، ص 79.

[3]– محمد عباس ، في كواليس التاريخ ديغول ، الجزائر ، أحداث ، قضايا ، شهادات ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر 2007 ، ص 215.

[4]–محمد لحسن زغيدي ، مرجع سابق ، ص 176.

–و على المستوى التجاري فان وارداتها كانت تمثل نسبة 75% من المدفوعات ، في حين لم تتجاوز احتياطي ما يكفي للاستيراد مدة خمسة أسابيع فقط ، انه لم يعد لها أي مجال للاستقراض و لا الى تنفيذ الالتزامات التي تعهدت أن تقوم بها في المجالين الاروبي و العالمي و باختصار كانت فرنسا على حد تعبير ديغول أمام احتمالين ، إما ظهور المعجزة الخارقة و إما و إما الإعلان عن الإفلاس التام [1].

فالتدهور الذي بلغته الجمهورية الرابعة يلخصه ديغول في خطابه يوم 1 جوان 1958 أمام المجلس الوطني قائلا : " لن الدولة في حالة تدهور مستمر و أن الوحدة الفرنسية مهددة و الجزائر غارقة في عاصفة من المحن و العواصف ، و في الوطن الأم ظهرت حركات في الاتجاه المعاكس لمسار الأحداث و هي لا تفتأ ، في كل يوم يمر تؤجج مشاعرها و تتصلب في موقفها منذ مدة طويلة و الجيش يكابد مشقة المهام الدموية المسندة اليه و هو يشعر بالسخط و الاستنكار من نقائض السلطة و خورها ، لقد بات مكانتها في العالم مهلهلة مزعزعة حتى في صميم تحالفاتنا ، هذه هي الوضعية الراهنة للبلد ، في هذا الوقت الذي تملك فيه فرنسا حظوظا كبيرة لحل مشاكلها ، ها هي ذي تجد نفسها مهددة بالتفكك و ربما بالحرب الأهلية[2].

و أمام هذا الوضع المتعفن الذي آلة إليه حكومة الجمهورية الرابعة ، وقع ما لم يكن في الحسبان ألا و هو تمرد الضباط .

فما حقيقة هذا الانقلاب الذي وقع في 13 مايو 1958 و الذي كان السبب في مجيء ديغول إلى سدة الحكم على عرش الجمهورية الخامسة لفرنسا ؟

- أسباب تمرد الضباط :

---

[1]– بشار قويدر ((إستراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات الجنرال ديغول)) ، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998 ، ص ص : 125–126

[2]– محرز عفرون ، مذكرة من وراء القبور، تر: الحاج مسعود مسعود، دار هومة الجزائر، 2008، ج1 ص : 472.

كانت بداية سنة 1958 جحيما على الإدارة الفرنسية في باريس و الجزائر حيث انتشرت الثورة و عمت و تطورت و تعززت و حققت انتصارات هامة في الميدان رغم تكاثر عدد القوات الفرنسية و تعزيزها بمختلف الأسلحة المتطورة من جهة ، و من جهة أخرى صار جيش التحرير جيش حقيقيا له نظمه و قوانينه و وحداته المختلفة التي تتنوع حسب المهام المكلفة بها حتى صار جل الشعب الجزائري منظما تحت لواء جيش التحرير الوطني ، و كذلك المستوى التنظيمي الرائع الذي وصلته الثورة سواء في الداخل و في الخارج .

فلم تستطع قوات الاحتلال أن تنال من قوات الثورة المسلحة كما عجزت من فصل الشعب عن ثورته فان الوضع العام بالجزائر بالنسبة للمستوطنين و الادارة الاستعمارية قد تردى كثيرا[1] .

فكل الجنرالات الفرنسيين الذين جاءوا من فرنسا أعطوا وعودا للمعمرين في الجزائر على أنهم سيقضون على الثورة في أيام أو أسابيع و لكن دون أن يتحقق ذلك الحكم فقد كانوا يطالبونهم بقمع الثورة الجزائرية ، و هم مستعدون لتمويلهم بالمال و بكل ما يملكون من وسائل حتى تضل " الجزائر فرنسية " [2].

لم تكن الأمور تسير على ما يرام للجانب الفرنسي ، فبعد أن أقدمت جبهة التحرير الوطني على تنفيذ حكم الإعدام في ثلاثة جنود فرنسيين يوم 9 مايو 1958كرد عن لاعدام فرنسا لثلاثين أسيرا جزائري بين 26 جانفي 1958 و 30 افريل 1958 ، و كان آخرهم طالب عبد الرحمان[3] .

حيث قام الضباط الفرنسيين بالإعلان عن انقلاب عسكري في الجزائر بقيادة الجنرال " جاك كاسو " قائد فرقة المظلات و أعلنوا عن استيلائهم الحكم و في اليوم الثاني أذاع مالسو

---

[1]– محمد بلعباس ،مرجع سابق ، ص : 196.

[2]– عبد القادر نور ، و آخرون ، حوار حول الثورة ، الجزائر 2009 ، ج1، ص 515.

[3]– دحمان تواتي ، منظمة الجيش السري و نهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961 –1962 ، مؤسسة كوشكار للنشر و التوزيع ، 2008 ، ص 86.

بمجلس الثورة العسكري ووجه نداء إلى الجنرال و يقول دعاه فيها إلى تسلم الحكم في فرنسا[1] و سرعان ما انظم إليهم الجيش العامل بالجزائر و على راسه الجنرال " راؤول سلان " قائد الأركان فذهبوا إلى أكثر من ذالك فألفوا لجان امن عام في مختلف أنحاء القطر الجزائري لتسيير البلاد مستقلة عن حكومة باريس[2] فما هي اهداف هذه الحركة و ماهي دوافعها ؟

برر الجنرال " ماسي" الانقلاب الثالث عشر مايو 1958 بعوامل ثلاثة :

"هشاشة حكومات الجمهورية الرابعة" ، و" اتصالها سرا بالعدو" ، و " انهيار موقفها الدولي " الواقع ان هذا التفسير فيه تهرب واضح من ذكر السبب الرئيسي الذي يقف وراء هذه الأزمات الداخلية و الخارجية .

ادرك ماسي أهمية الحرب الدبلوماسية القائمة على محاولة عزم الثورة الجزائرية في المحافل الدولية و إرادة الجزائرين على إخراجها من النطاق الفرنسي في هذه الحرب خسرت فرنسا معركتين دبلوماسيتين خلفت آثارهما الواضحة في الدفع نحو انقلاب مايو 1958 :

– العدوان الثلاثي على مصر في 5 نوفمبر 1958

– العدوان على ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958. [3]

اقتراب الجيش كثيرا من الاقدام السوداء [4] في هذه الأحداث و بشكل خاص من المجموعات المتطرفة ، و أقام مركز التنسيق بين الجيوش c.c.i.a علاقات سرية معهم ، فالعسكر عندما حققوا أهداف الحكومة ، ظلوا محتفظين بالسلطات الخاصة ، كما اغتنم العقيد " غودار" الفرصة فقام بتنظيم الأوروبيين تحت مجموعات حماية المدن " GPU " و جعل الخونة على

[1]– إدريس خضير ، البحث في تاريخ الجزائر القديم (1830–1962)، دار العرب للنشر و التوزيع ، وهران ،، ج2 ،ص 245.

[2]– عبد القادر نور و آخرون ، مرجع سابق ، ص 514 .

[3]– دحمان تواتي ، مرجع سابق ، ص ص 65–66.

[4]– هي تسمية أطلقت على الفرنسيين و المستوطنين الأوربيين الذين ولدوا في الجزائر و اعتبروا انفسهم جزائريين و أنهم هم بناة الجزائر اقتصاديا و حضاريا و اجتماعيا و مازالوا إلى اليوم يحنون إلى الارض الجزائرية

رأس اجهزة تنظيم السكان المسلمين " DOPM " فحلت هذه التنظيمات لجان الانقاذ و شاركت تحت شعار " التآخي " [1]

إن التحضير لهذا الانقلاب مسالة معقدة تمت إلى عشرات المؤامرات ، مع ذلك يمكن حصر المتمردين في طرفين رئيسيين :

- اوروبيو الجزائر
- أنصار ديغول

مثل الطرف الأول الجمعيات و اللجان المتعددة أبرزها : قدماء المحاربين الجمعية العامة لطلبة الجزائر ، الاتحاد الفرنسي الشمال افريقي ، البوجاديون أما الطرف الثاني مثله الديغوليون[2] .

ان من الدوافع التي دفعت المستعمرين و بعض القادة من الجيش الفرنسي في سنة 1958 الى القيام بهذه الحركة :

أولا : فشل القوات الاستعمارية في إخماد الثورة المسلحة ، و هم يزعمون انه مادامت هناك حكومة مدنية يقودها مدنيون في فرنسا فان هذه الحكومة لا يمكن ابدا ان تقضي على الثورة الموجودة في الجزائر .

ثانيا: فشل حكومة " غي موللي" الذي كان ينادي بالثلاثي المشهور إيقاف النار و الانتخابات و غيرها ، و لما فشلت هذه السياسة اعتقدوا أن ديغول سينقذهم من المأزق الخطير الذي وقعوا فيه.

من هنا نستنتج بأنه كان لحركة 13 مايو 1958 هدفان : رأي يقول بان المعمرين لما قاموا بهذه الحركة كان هدفهم الأساسي هو الاستقلال و البعد عن فرنسا ، و تكوين دويلة بالتآخي مع الجزائريين ، و هناك رأي يقول انهم لما فشلت العملية قرروا استدعاء ديغول لكي يالتي إلى الحكم[3].

نتائج تمرد الضباط :

---

[1]- دحمان تواتي ، مرجع سابق ، ص ص 73-74.

[2]- نفسه، ص ص 74-75.

[3]- عبد القادر نور و آخرون ، مرجع سابق ، ص ص 515 -517.

كان الجنرال ديغول يتابع عن كثب أحداث الانقلاب بأعينه المندسة في الجزائر ، و بالفعل كان بطل نورماندي قد صرح يوم 15 ماي انه مستعد لتسليم مقاليد الحكم ثانية ، و في اليوم الموالي خرج الكولون في مظاهرات شارك فيها بعض الأهالي و طالبوا بتطبيق مبادئ النخب الجزائرية في الثلاثينيات[1] .

عاد الجنرال ديغول إلى الحكم غداة انقلاب 13 مايو 1958 بعد خمس سنوات من التقاعد السياسي اثر الانسحاب الاختياري ابتداء من 1953 . عاد و هو في سن ثمانية و ستين سنة متأثر بخلفيات ما بعد ح.ع.2. [2]

إذا مجيء ديغول إلى الحكم لم يأت عن طريق أحزاب سياسية كما هو معروف بالنسبة للديمقراطية الفرنسية و لم يأت عن طريق تنظيم محكم ي وسط فرنسا و إنما أتى عن طريق مجموعة من العسكريين .

فقد تسلم الحكم في أول جوان سنة 1958 [3] و صوتت الجمعية العامة على سلطة ديغول الذي طلب منها أن تمنحه صلاحيات استثنائية واسعة ليحكم بها البلاد لمدة ستة أسهر، ثم قدم ديغول برنامج إصلاحي و صادقت عليه الجمعية الوطنية و كان ذلك دافعا قويا إلى رئاسة الدولة و استقالة روني كوتي في تاريخ 03 جوان 1958 .

و في اليوم التالي لتوليه الحكم طار إلى الجزائر و هناك استقبله الانقلابيين العسكريون و المعمرون فألقى عليهم خطابا موجزا قال فيه (أعلن أنه ابتداء من اليوم ، أن فرنسا تعتبر أنه لا يوجد في الجزائر كلها فئة واحد ة من السكان ، أنه لا يوجد إلا الفرنسيون كاملي الحقوق ، ان فرنسا هنا ، و هي هنا للأبد ، تحيا الجزائر الفرنسية) في تاريخ 4 جوان 1958.

ثم غادر الجزائر متوجها الى الناحية الغربية بوهران ، و هناك أكد لمستقبليه أنه سيتولى بنفسه ادارة الشؤون الجزائرية لكي يضمن النجاح التام و لانتصار لفرنسا في حربها ضد الثوار..[4]

[1]– دحمان تواتي ، مرجع سابق ، ص 88.

[2]– محمد عباس ، مرجع سابق ، ص : 621.

[3]–إدريس خضير ، المرجع السابق ، ص 245.

[4]– إدريس خضير ، مرجع سابق ، ص ص 246–247.

و قد نشرت جريدة المجاهد يوم 29 ماي مقالا حددت فيه موقفا من امكانية بروز دكتاتورية عسكرية فرنسية و كتبت :

((منذ ثلاثة سنوات و بينهما الحرب اشتدت ضراوتها من 1955 إلى 1958 فضل الجنرال ديغول الصمت ، و اليوم لما أخذ الكلمة فعل ذلك لكي يكتشف صداقة مشكوك فيها هي صداقة مع لاكوست ... لقد أعطى ديغول دافعا للقوى الرجعية و الامبريالية في بلده ... أن فرنسا الآن تتأرجح بين نظام كان متدهور و فاشية خادعة))[1]

يكننا أن نستعرض بعض من ردود الأفعال على هذه الحركة في كل من الجزائر و فرنسا :

* في فرنسا : ظهرت حركة تململ بين بعض الأوساط خوفا من تقلد العسكر بين الحكومة في فرنسا من جهة ، و خوفا على حياة أبنائهم الذن سيقتلون دفاعا ن مصالح المستعمرين .

* في الجزائر : كان رد فعل جبهة التحرير الوطني على شكلين :

– سياسيا : حيث نظمت اجتماعات و مواجهات شعبية في جميع جبهات الوطن لابراز مخاطر هذه الحركة ، و لفت أنظار بعض الجزائريين ممن يمكن أن ينظموا اليها ، و أن من يشارك فيها يعتبر مناوئا للثورة و مصيره معلوم ، كما قامت البعثة الخارجية بدور هام في فضح هذه الحركة و أهدافها .

– عسكريا : قاموا بمضاعفة الهجومات من طرف جيش التحرير الوطني مراكز الجيش و تجمعاته و منشآته الحيوية في كامل البلاد و مضاعفة العمليات الفدائية في المدن ، الأمر الذي يجعل هذه الحركة و بالخصوص ما تدعو إليه ضربا من الخيال[2] .

ثالثا : مجيء ديغول إلى الحكم و مخططاته

سياسيا:

1– التفاوض و سلم الشجعان (23 اكتوبر 1958)

---

[1]– حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية ، دار المعرفة ، الجزائر 2007 ، ص 175.

[2]– محمد بلعباس ، مرجع سابق ، ص 202.

مضمون مبادرة الشجعان : عبر عنه الجنرال ديغول في خطاب وجهه للمجاهدين بطلب منهم إلقاء السلاح و الكف عن الحرب ، و ذلك يوم 03 أكتوبر 1958 حيث قال : " أقول متوجها إلى الذين يطيلون أمد الحرب لماذا القتال يجب ان نعيش : لماذا الهدم يجب أن نبني ، أوقفوا هذه المعارك و ستجدون السجون تفرغ و الأمل يزدهر و المستقبل ينفتح"[1]و قد عبر ديغول عن هذا المشروع بصريح العبارة في ندوة صحفية عقدها في 23 أكتوبر 1958 ، قال فيها : " أقول بكل وضوح أن أغلب رجال الثورة قد حاربوا بشجاعة ... فليأت سلم الأبطال ... كيف العمل. " لتنظيم نهاية المعارك ؟ فحيث توجد المعارك المحلية ليس على قادتهم إلا أن يتصلوا بالقيادة الفرنسية ، في هذه الحالة فإن المحاربين سيتقبلون استقبالا مشرفا و أن الحكمة القديمة للمعارك تتطلب أن يستعمل في هذه الظروف العلم الأبيض للمفاوضين[2].

أما عن أعضاء جبهة التحرير الموجودين في الخارج و أعضاء الحكومة المؤقتة قال: " أما عن المنظمة الخارجي التي توجه الثورة من الخارج ...فما عليهم إلا أن يتصلوا بالسفارة الفرنسية في تونس أو الرباط و أن هذه أو تلك تضمن لهم الوصول إلى فرنسا ن و هنا ستضمن لهم سلامتهم الكاملة كما أضمن لهم حرية الرجوع " [3].

لقد كان ديغول يريد استسلاما كاملا لجيش التحرير الوطني دون أي تفاوض تنتج عنه حقوق سياسية للجزائريين [4] ، كما حاول خلق فتنة في وسط جيش التحرير الوطني بتعهده أسلوب الإغراء ، و استعمل عبارة ثوار بدلا من متمردين لاعترافه بما يجري في الجزائر من حرب و ليست تهدئة ، أما عن الحكومة المؤقتة و أعضاء المجلس الوطني للثورة الموجودين في الخارج فقد تعهد عدم وصفهم بالشرعية ليزرع بذور الشقاق بين الداخل و الخارج[5].

---

[1]– مصطفى طلاسي ، بسام العسلي ، مرجع سابق ، ص : 316.

[2]–شارل ديغول ، مذكرات الأمل و التجديد ، 1958 –1962 .

[3]– قدادة شايب ،((مشروع ديغول سبتمبر))1959، صدى المتحف ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، عين مليلة2004. ص:76

[4]–مصطفى طلاس، بسام العسلي ، مرجع سابق ، ص 317.

[5]–محمد لحسن زغيدي ، مرجع سابق ، ص : 192.

و بصورة موجزة ، فإن مبادرة ديغول في هذه مضمونها مطالبة الثوار الجزائريين بالاستسلام و هو استسلام مزدوج أحدهما عسكري يجري على الأرض الجزائرية و الآخر سياسي يجري في العاصمة الفرنسية باريس و يكون هدفه الاستسلام .

أهداف ديغول من مبادرة سلم الشجعان

– القضاء على الثورة و زرع الخلافات و الانقسامات بين قادتها من خلال امتداح بطولة العسكريين و دعوة المنظمة الخارجية للاستسلام الرسمي[1].

– إجراء فرنسا للجزائريين و تغليط المغفلين منهم ليعودوا إليها طامعين و راكعين[2]

كما أن القصد من سلم الشجعان زرع بذور الإحباط و الروح الانهزامية في صفوف جيش التحرير، و ما سيكون له في المستقبل من آثار سيئة على معنويات المجاهدين[3].

عسكريا :

2– إنشاء خط شال

لقد كانت لضربات الثورة التحريرية المسلحة و تزايد تأثيرها في أوساط الجماهير المجابهة الآلة الاستعمارية الأثر البالغ على نفوس الساسة الفرنسيين و حتى الرأي العام الفرنسي الذي تفاجأ بذلك .

تعود فكرة إنشاء الخطوط المكهربة إلى الجنرال فانكسام « Vanuxem » الذي أراد تطبيقه في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية ، غير أن ذلك لا يتم بسبب ضيق الوقت فطبقت هذه الفكرة الجهنمية في الجزائر على يد أندري موريس الذي اقترح إنجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود التونسية في نهاية 1956 م و بداية 1957 م و سمي المشروع باسمه ، كما عرف

---

[1]–إدريس خضير ، مرجع سابق ، ص 274.

[2]–صالح بلحاج ، مرجع سابق ، ص 116.

[3]– إدريس خضير ، مرجع سابق ، ص 276.

كذلك بسد الموت ، و قد استفاد أندري موريس بهذه الصفقة المربحة باعتباره شريكا في مصنع الأسلاك الشائكة[1] .

منذ بداية أول جوان 1957 ، شرع الجيش الفرنسي بأمر من وزير الدفاع في إنشاء شبكة مكهربة على طول الحدود التونسية و ذلك على أمل أن تصبح هذه الشبكة سدا منيعا يعوق تحركات الثوار و يحول دون تموينها بالسلاح و الذخيرة مما يسهل القضاء عليهم في وقت قصير[2].

و يبلغ طول الحاجز الغربي 750 كلم ، و الشرقي حوالي 200 كلم ، أما طول الخطين معا 1600 كلم إذا أضفنا المسافات الصحراوية بالرادار ارتفاع أسلاك الخط الشرقي متران و نصف و طاقته الكهربائية حوالي 1000 فولط معززة بشكل كبير في الأماكن الحساسة ، و هناك خطان رئيسيان من الأسلاك المكهربة بتيار عالي التوتر، و أسلاك شائكة و ألغام تفصل بينهما تختلف طولا من منطقة إلى أخرى ، تبلغ في المتوسط 150 متر من الأرض الملغمة[3] يمر بها مسلك يربط بين مراكز عسكرية قريبة من بعضها البعض ، في هذا المسلك توجد ليل نهار و بدون انقطاع دوريات بدبابات هالف تراك ، تجوب المنطقة ذهابا و غيابا حاملة أضواء كاشفة ضخمة تنكس بضوئها المتحرك بشكل داري المنطقة التي يمر بها من جميع الجهات ، الفاصل الزمني بين دورتين هو 10 دقائق ، نهارا تقوم بالحراسة أيضا أسراب ذاهبة و أخرى آتية من الطائرات على امتداد الحواجز و المناطق المحاذية لهما ، مزودة بآلات متطورة للاستكشاف و الملاحظة[4].

و ابتداء من الفصل الأول لسنة 1958 أصبح الحاجز مستحيل الاجتياز ، ووافقت وحدات جيش التحرير الوطني على ترك ثلاثة أرباعها في الميدان مقابل ربع قد يصل إلى

---

[1]–محمد ناجي ، الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية ، الأسلاك الشائكة ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، ص 26.

[2]–صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص : 447.

[3]– صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 234.

[4]– ((ملف التعذيب في الجزائر))، المصادر، ع 5 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر 2001 ، ص 115.

الأراضي الجزائرية ، و رغم كل ذلك فإن السيد كريم بلقاسم ظل يوهم القيادة بان الأسلاك المكهربة لا تشكل صعوبة تذكر في وجه قواتنا المقاتلة [1].

مواجهة الثورة لخط شال وموريس

اعتمد جيش التحرير الوطني في تموين عملياته العسكرية على القاعدتين الشرقية و الغربية باعتبارهما الشريان الحيوي و الاستراتيجي الذي كانت تعبر عنه عدة قوافل محملة بالأسلحة و المؤونة ، و لقد تفطن العدو لهذا التسرب ، لكنها فشلت في الفضاء على هذه الكتائب التي نجحت لحد كبير في إيصال السلاح إلى الداخل، و أمام هذا الوضع الذي هدد مصالح فرنسا عمدت إلى إنشاء خطوط مكهربة بهدف توقيف قوافل السلاح و منع المجاهدين من الدخول و الخروج و فصلهم عن القواعد الخلفية و الداخلية ، و عزلهم عن العالم الخارجي و منعهم من الأضرار و التموين و العلاج قصد خنق الثورة و القضاء عليها.

كما كانت ترمي إلى حماية السكك الحديدية الممتدة على طول الحدود و التي من خلالها تنقل الأسلحة الفرنسية ، حيث تمر من الجهة الشرقية من ونزة و تبسة باتجاه عنابة و من الجهة الغربية من وهران إلى مشرية ثم كولومبي ببشار .

إن الإستراتيجية العسكرية الجزائرية جعلت ضرب المصالح الاقتصادية الفرنسية جزء لا يتجزأ من المد الثوري ، حيث تعرض قطاع النقل خاصة القطارات التجارية إلى هجومات كبيرة ، قدرت بـ 730 عملية ضد القطارات و 227 عملية ضد المحطات و ذلك في الفترة الممتدة من 1 نوفمبر 1954 إلى 31 أكتوبر 1957 ، و لقد كلفت العمليات الاقتصاد الفرنسي 5 ملايير فرنك سنة 1957 م ، بينما وصل سنة 1958 م إلى 9.5 مليار ليرتفع منذ 1959 م-1960 م إلى 20 مليار فرنك.

إن المنطقة الحدودية الشرقية و الغربية التي كانت آهلة بالسكان أصبحت نتيجة القمع و البطش الذي سلطته الإدارة الاستعمارية على المقيمين بهذه المنطقة مدمرة، و قد توجت الإدارة الفرنسية تحقيق هدف استراتيجي بعيد المدى يتمثل في شل حركية و نشاط الثورة، و تطويق

[1]- محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 128.

امتدادها من خلال عزل الشعب عنها خصوصا بالمنطقة الحدودية التي تمثل مجالا حيويا و استراتيجيا ، و لقد أخذ هذا التهجير اتجاهين :

الأول كان باتجاه المناطق الداخلية، أما الثاني كان باتجاه تونس و المغرب و كانت الوضعية الصعبة للاجئين الجزائريين الذي بلغ عددهم سنة 1960 200 ألف

وهذا ما شكل الدافع الأساسي للقيادة الثورة كي تعمد على البحث على سبيل أفضل و كفيل للتصدي لهذه المواجهة[1].

اقتصاديا :

1- مشروع قسنطينة (03 أكتوبر 1958)

بعد أن فشلت كل الخطط الاستعمارية لتصفية الثورة لجأ ديغول إلى برنامج تكتيكي و استراتيجي في نفس الوقت، كان الهدف التكتيكي ينحصر أساسا في الميدان الإجتماعي و السيكولوجي لإخراج الثورة من محتواها [2].

حيث أن كل حكومة فرنسية كانت تصل إلى الحكم تأتي بخطة تزعم أنها تصلح ما افسدته سابقتها ، بدعوى أن الشعب الجزائري إنما ثار من أجل إصلاح وضعه الإجتماعي تحت ظل الاستعمار و هذا ما كان يدعيه ديغول ، حيث أنه لدى زيارته لقسنطينة أعلن عن الرقي الإجتماعي و الاقتصادي [3] الذي ظن من خلاله أن مشكلة الجزائريين اقتصادية و اجتماعية بالدرجة الأولى ، و لهذا فإن وسيلة الإصلاح هي ستكون الضربة القاضية التي ستلحق بالثورة و الثوار[4].

في 3 أكتوبر 1958 ألقى الجنرال ديغول خطابه السياسي المطول في مدينة قسنطينة حول مشروعه الجديد الذي سمي " مشروع قسنطينة " و كان أمام حوالي اربعين ألف مواطن ، حيث

---

[1]- محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق ، ص ص 129-130.

[2]- محمد بلعباس ، مرجع سابق ، ص : 204.

[3]- محمد لحسن زغيدي ، مرجع سابق ، ص : 193.

[4]- صلاح العقاد ، المغرب العربي ، مكتبة أنجلو المصرية ، القاهرة 1962 ، ص 437.

تحدث عن المخطط الخماسي من أجل التقدم و الازدهار و من أجل السلام في الجزائر و ارتباطها بفرنسا [1].

هنا نجد اسمه اقترن بمدينة و بمشروع ، المدينة هي قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري التي ألقى بها خطابا بتاريخ 22 ديسمبر 1943 عندما كان رئيسا للجنة التحرير التي تقود حركة المقاومة[2].

أ- محتوى المشروع : يتضمن المخطط بصفة عامة مجموعة من الإجراءات الخاصة بالترقية الإجتماعية و الانتقائية و عددا من المشاريع الصناعية فضلا عن استصلاح مساحات من الأراضي بغية توزيعها على صغار الفلاحين من الجزائريين

- تعني الإجراءات الترقوية فتح باب التكوين و كذلك باب الوظيف العمومي أمام بعض الفئات من الجزائريين

- يتضمن الشق الصناعي عددا من المشاريع في قطاعات الصناعة الميكانيكية و الصلب و مواد التنظيف ، قامت الحكومة بتشجيع دعم بعض الشركات للاستثمار فيها مثل : " برلينيٌ و" سميكا " و " رونر " [3].

- أما الشق الفلاحي من المخطط فيتضمن بصفة خاصة بناء ألف قرية ريفية ، و استصلاح مساحات من الأراضي بنية توزيعها على صغار الفلاحين[4] .

و قد وضع هذا المشروع لتحقيق المسائل التالية في ظرف خمس سنوات :

- بناء 200 ألف مسكن لإيواء مليون شخص

- توزيع 250 الف هكتار من الأراضي على الجزائريين

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر منطلقات و آفاق ، مقارنات للواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية ، ط2، عالم المعرفة ، الجزائر 2008 ، ص 248.

[2]- محمد الميلي ، مواقف جزائرية ، ط1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1974 ، ص 176.

[3]- محمد بلعباس ، مرجع سابق ، ص : 644.

[4]-نفسه ، ص 645.

– توظيف الجزائريين ضمن إطار الدولة الفرنسية بنسبة 10 % في الغدارة و الجيش و التعليم .

– تمدرس مليون و نصف طفل في المدارس من بين الأطفال الذين بلغوا سن التعليم

– تسوية المرتبات و الأجور في الجزائر مع مرتبات و أجور فرنسا[1] .

– توفير مقاعد دراسة لثلثي البنات و البنين و بناء المدارس و مراكز الصحة و غيرها من التجهيزات الاجتماعية

– إقامة قاعدة للصناعة الثقيلة و أخرى للصناعة الخفيفة[2].

أهداف المشروع : بالنسبة لأهداف المشروع الرسمية التي أعلنتها الحكومة الفرنسية فقد تمثلت في الآتي :

– ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7.5 %

– تطوير الجزائر صناعيا حتى يمكن القضاء على تخلف عدة قرون حتى تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العصر الحاضر.

– القضاء تدريجيا على الفروق في المستوى المعيشي بين الجزائر و فرنسا و ضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوروبيين و الجزائريين[3].

و بالعودة إلى أهداف هذا المشروع الخفية نقول بأن:

ديغول استهدف أن يكسب الرأي العام العالمي و يجلبه إليه و يوهمه بان فرنسا تعمل جاهدة على تحسين أوضاع الجزائريين و تنمية الجزائر عن طريق إنجاز هذا المشروع الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي [4] .

و قد قصد ديغول أيضا من مشروعه هذا أن يكون حلقة رئيسية مكملة لمخطط ارتبطت به الإدارة الفرنسية بالجزائر منذ السنة الأولى للثورة سنة 1955[1].

---

[1]–رابح لونيسي ، و آخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989 ، دار المعرفة ، الجزائر 2010 ، ص 37.

[2]– صالح فركوس ، مرجع سابق ،، ج2، ص 452.

[3]–محمد بلعباس ، مرجع سابق ، ص : 205.

[4]–يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص : 176.

و المتأمل لهذا المشروع يمكنه أم يستخلص الأهداف الدفينة من وراءه

- محاولة صرف الشعب الجزائري عن ثورته و امتصاص غضبه تجاه الاستعمار

- محاولة تصوير الثورة على أن أسبابها كانت اقتصادية و اجتماعية[2].

- أن يقضي على الثورة بالمشاريع الإصلاحية و عن طريقها أيضا يحقق عملية الإدماج.

رابعا: تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية:

قد الاجتماع من 6 إلى 9 سبتمبر 1958م من طرف المجلس الوطني للثورة لدراسة التقارير الصادرة آنذاك وفي اليوم الأخير من الاجتماع تقرر تكوين حكومة مؤقتة ، وتم الإعلان عن تأسيسها في 19 سبتمبر 1958م بالقاهرة ، تونس ،الرباط، وقدم هذا الإعلان الذي وقع باسم شعب يكافح منذ أعوام ، في سبيل إستغلاله الذي لم يتخلى لخطة واحدة عن ذاتيته والذي تحمل أقصى الانتقامات العسكرية دون أن يستسلم يوما ونستطيع أن نقول أن الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية منبثقة عن إرادة الشعب ترى أن أول واجب لها أن تقود الشعب والجيش إلى تحرير الوطن ، وقد ضمت الحكومة المؤقتة كل التيارات السياسية الجزائرية القديمة (اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، جبهة التحرير الوطني ، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ...) و تم الاتفاق بالإجماع على تعيين فرحات عباس[3] رئيسا لها[4] . فلم يكن فرحات عباس يرغب في الرئاسة، فخلال الإجتماع للجنة التنسيق والتنفيذ 17 سبتمبر 1958م لمناقشة تأسيس الحكومة المؤقتة و تشكيل أعضائها يقول :" إقترحت لمنصب رئاستها كريم بلقاسم أو الدكتور لمين دباغين، ولكن جاءت معارضة كريم من طوبال وبوصوف

---

[1]-ناصر الدين سعيدوني ، مرجع سابق ، ص : 245

[2]-صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 452.

[3]- ولد بالطاهير بمنطقة جيجل، سنة 1889بدأ حياته السياسية صغيرا عندما كان طالبا وكان مؤسس جمعية الطلبة المسلمين وشمال افريقيا في الجزائر حيث كان طالبا وعمل صحبة الأمير خالد وألف كتاب الشباب الجزائري الذي بحث حياة الشباب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار أنظر: على زغدود، ذاكرة الثورة التحريرية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر ، الجزائر ، 2004، ص49

[4]- إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص 241-242.

فلا أحد أراد أن يكون كريم بلقاسم هذا من أجل السير الحسن للثورة، أما بالنسبة لامين دباغين جاء رفضه من طرف أحمد بن بلة وفي هذه الظروف عين فرحات عباس بإجماع الأخوة رئيسا للحكومة الجزائرية"[1]، فلم يكن هدفه البحث عن الزعامة الشخصية، وإنما كان هدفه أوسع بكثير من ذلك فكان يسعى بكل طاقته من أجل استقلال الجزائر، واجهت الحكومة المؤقتة مؤامرة بعد تأسيسها مع النظام المصري، قام بها فتحي الديب الذي شجعه العقيد العموري، مسؤول الولاية الأولى (أوراس النمامشة)، ومجموعة من الضباط على الإطاحة بالحكومة المؤقتة لأن هذه الحكومة أقلقت النظام المصري لوجود بعض العناصر فيها لرفضهم النظام المصري مثل فرحات عباس الرافض للدكتاتوريات العربية المتأثرة بالديمقراطية الغربية، وقد أتهم بميولاته الغربية، أعلم فتحي الديب العقيد العموري بأن مصر ستقدم له[2] كل الوسائل بالإطاحة بها، وقد تم اكتشاف تلك المؤامرة، بمساعدة المخابرات التونسية، و أقيمت آنذاك محكمة عسكرية ترأسها العقيد هواري بومدين وتم الحكم بالإعدام على العقيد العموري، و نفذ الأمر في مارس 1959م حسب ما جاء أن الحكومة تعرضت لأكثر من مؤامرة كان هدفهم إزالتها.[3]

– أما بالنسبة لمهمة الحكومة المؤقتة لقد حددها فرحات عباس في الخطاب الذي أدلى به في 26 سبتمبر 1958م في قيادة كفاح الشعب الجزائري حتى الاستقلال وبفضل السمعة الدولية، التي أصبحت تتمتع بها الثورة الجزائرية بعد سنوات من الكفاح ، استطاعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تحصل على الاعتراف بها من طرف العديد من دول العالم وفي مقدمها الدول العربية[4]، ولهذا فان لحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، قد سجلت منذ نشأتها عدة

---

[1]– فرحات عباس، دوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899–1985، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2004–2005، ص242.

[2]– المصدر نفسه، ص243.

[3]– فرحات عباس، مصدر سابق، ص244.

[4]– اسماعيل دبش مرجع سابق، ص 246.

اعترافات من معظم الدول وهي تقدم لها الشكر الجزيل على ذلك، وتعلن هذه الأخيرة لكل هذه الدول بتحمل مسؤولياتها.[1]

– في الحقل الدولي وأنها تحترم ميثاق الأمم المتحدة و تتبنى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كل هذه المبادئ تكون قاعدة أساسية راسخة للسياسة الجمهورية الجزائرية و على هذا فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تتقبل بارتياح بالغ كل مسعى دولي يرمي إلى تنفيذ النصوص الإنسانية لاتفاقيات جنيف في الحرب الجزائرية[2].

وخلال المؤتمر المنعقد بطرابلس ما بين 16 ديسمبر 1959م إلى 18 جانفي 1960م دافع فرحات عباس في مداخلة له يوم 3 جانفي 1960م ، عن المنجزات التي حققتها الحكومة المؤقتة قائلا " حافظت على الوفاق بين الوزراء داخل الحكومة المؤقتة ... وتحملت مسؤوليتي كاملة أمام المجالس الولائية، وحافظت على شرف بلادي أمام الأجانب، وكذلك وحدة الثورة، وأصبح لجبهة التحرير الوطني المال، ولجيش التحرير الوطني السلاح، وعلى

الصعيد الدبلوماسي فإن سمعة الجزائر في تطور مستمر حتى في فرنسا، وحق تقرير المصير هو دليل على ذلك، وبدون الإتحاد، والأخوة بيننا فإن ذلك سيؤدي إلى انقسامنا، نبقى متحدين لننتصر "[3].

وتم الاتفاق على تكوين حكومة مؤقتة ثانية من 18جانفي 1960م –أوت 1961م[4]. وبقي فرحات عباس رئيسا عليها حيث تولى مهمة التفاوض مع الحكومة الفرنسية على أساس مبدأ أولوية الاتفاق السياسي ووضع كل طاقاته من اجل تحقيق مبدأ الاتصال بين الحكومة المؤقتة و الحكومة الفرنسية، وأرسل يوم 20 جوان 1960م إلى "مولان" وفد يتكون من : محمد

---

[1]– فرحات عباس، مصدر سابق، ص ص 241–242.

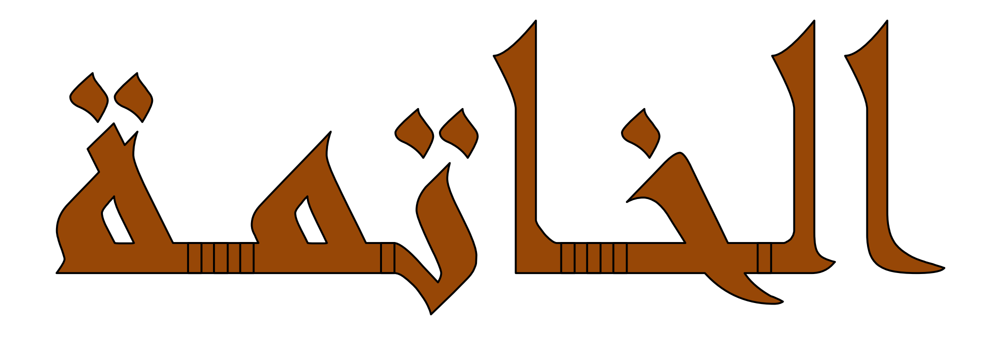
[2]– إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 247.

[3]– إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص246.

[4]– سعد دحلب، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،1995، ص251.

الصديق بن يحي و حكيمي بن عمار ، واحمد بومنجل للشروع في المفاوضات مع الوفد الفرنسي الذي مثله الجنرال " روبيدي قاستين " والعقيد " ماتون " و " روجي موريس " ،
و ذلك بهدف تحضير لقاءات بين عباس والجنرال " ديغول " وطلبوا لقاء مساجين " ايكس " خاصة بن بلة كل اقتراحاتهم رفضها " ديغول" لأن التفاوض مع الحكومة المؤقتة يعني الإعتراف بالجمهورية الجزائرية وصرح " ديغول " لمحمود مصمودي وزير تونسي بقوله :" تعلمون سيدي الوزير بان الجزائر لم تكن أبدا دولة ولا أمة " ، وعلق فرحات عباس بقوله :" إن مسار المفاوضات قد انطلق ولا احد يستطيع إيقافه، ومولان بدايته "
وظهرت بذلك فكرة قبول التفاوض وقد فرض العقداء نفوذهم على الحكومة المؤقتة واجتماع المجلس الوطني المنعقد ما بين 9 إلى 27 أوت 1961م بطرابلس واتفقوا على تعيين بن يوسف بن خدة، مكان فرحات عباس وتأسست بذلك الحكومة المؤقتة للجمهورية الثالثة، بعزل فرحات عباس منها، وقد كان هذا الاجتماع قد لقي صدى في مختلف الأوساط
السياسية العالمية، واعتبره البعض انطلاقة جديدة للثورة التحريرية التي يخوضها الشعب الجزائري[1].

[1]– عمار قليل ،مرجع سابق، ص97.


الخاتمة

الخـاتمـة

من خلال هذه الدراسة المتواضعة لتطورات الثورة في الفترة الممتدة من سنة 1956 إلى سنة 1958 توصلت إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- إن الثوار عند تفجيرهم الثورة كانوا يهدفون إلى تفجيرها ثم تنظيمها فيما بعد.

- إن تطورات التي حدثت قبل سنة 1956 مثل هجومات 20 أوت 1955 هي التي ساهمت في تطورها فيما بعد.

- إن مؤتمر الصومام كان اللبنة الأولى للتنظيم الثورة.

تبين انه كلما اشتد الخناق على الثورة من طرف السلطات الاستعمارية زادت الثورة تطورات.

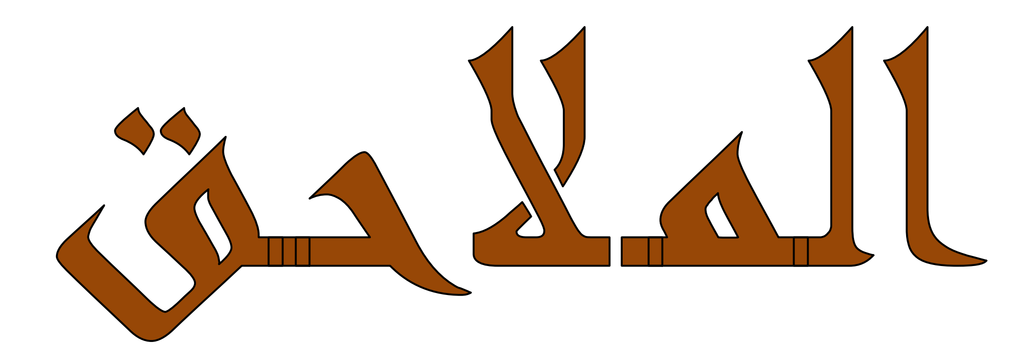
- إن تبلور الوعي لدى الشعب الجزائري بضرورة تغيير الأوضاع المزرية التي كان يعيش فيها كان من أهم العوامل التي أدت إلى صمود و نجاح الثورة عموما.

- إن الارتباط الشديد بين الجناحين السياسي و العسكري و الرغبة الشعبية في تغيير الأوضاع أثناء قيام الثورة التحريرية أضفى عليها إستراتيجية عسكرية فاقت الإستراتيجية الفرنسية في العزيمة و الإرادة رغم قلة الوسائل و الأسلحة الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية تعجز عن التصدي لها .

- لعل من أهم الصعوبات التي واجهت الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى مشكلة السلاح التي كانت الحاجة إليه ماسة إذا ما قارن بين الأسلحة الجزائرية و قوة الأسلحة الاستعمارية.

- أن الجانب السياسي تجسد أكثر من خلال مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 الذي غير المسار السياسي للثورة و ضبط المسار العسكري حيث أصبحت الثورة بعد ذلك أكثر تنظيما و صدى دولي و عالمي.

و أخيرا أين تيقن و اقتنع الشعب الجزائري و قادة الثورة أن ما يأخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة كان دافعا أساسيا لهم نتج عنه استرجاع السيادة الوطنية و استقلال الجزائر.


الملاحق

مناقشات مؤتمر (٢٠) أوت بالقاهرة

وقع حادث لم يكن في الحسبان ولم نكن نتوقعه أبدا ، ولهذا استوجب أن يسجل في تاريخ الثورة الجزائرية

ففي يوم ٢ /٨/ ٥٧/ على الساعة الثانية عشرة ليلا بالقاهرة والمكان يدعى (فونتانه) ..

نظرا للظروف الموجودة في الداخل والخارج ، وكفاح الشعب الجزائري منذ ثلاث سنوات مضت ، ودماء الشهداء الاحرار التي تسيل في كل حين ، ونظرا للخلاف السائد بين أفراد لجنة التنسيق والتنفيذ ، بأمر من الاخ كريم وقع اجتماع خارق للعادة حضره الاخوان الآتي أسماؤهم :

كريم بلقاسم – مبروك – عبد الله بن طوبال – محمود الشريف – أوعمران عمر – عمار بن عوده – الحاج علي – ادريس – عماره بوقلاز – صبري محمد . بعد أن أطلعنا الاخ كريم بلقاسم عن جميع الامور التي تتعلق بالثورة الجزائرية ، والصعوبات التي تلقاها من الاخوان الذين معه ، بعد مباحثات طويلة ومناقشات حول الحالة الحاضرة داخل الجزائر وخارجها ، اتفق الجميع على أن يحل لجنة التنسيق والتنفيذ الواقع بين أفرادها الخلاف الاخوان الآتي أسماؤهم :

كريم بلقاسم ، مبروك ، عبد الله ، محمود ، أوعمران ، الامين ، عباس ، عبد الحميد ، ويضاف اليهم الاربعة الموجودين حاليا بالسجن وهم : بن بلله ، خيضر ، آيت أحمد ، بوضياف ، بيطاط رابع المسجون حاليا بالجزائر .

وانتهت الجلسة على الساعة الثالثة والنصف ..

ملاحظة : وقع تعيين لجنة التنسيق و التنفيذ لأن بها يتم كل شيء .

وفي يوم ٥٧/٨/٢٢/ على الساعة الحادية عشرة ليلا بالقاهرة والمكان يسمى (فونتانيلا) انعقد اجتماع حضره الجميع ، وكان يدور حول ادخال عبان رمضان للجنة التنسيق والتنفيذ من جديد ، وكانت هذه نظرية الاخوان : الامين ، عباس عبد الحميد . ونظرا للدعاية التي يقوم بها العدو في الداخل والخارج ، ومصلحة الجزائر العليا . بعد نقاش طويل ومعارضات – وخاصة من عمار بن عوده – وقع الاتفاق على قبول عبان رمضان عضوا في هذه اللجنة ، كما وقع الاتفاق على توسيع مجلس الثورة فأصبح يضم (٥٤) عضوا ، وتم ترسيم الاعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ . وانتهت الجلسة على الساعة الثانية عشرة والنصف .

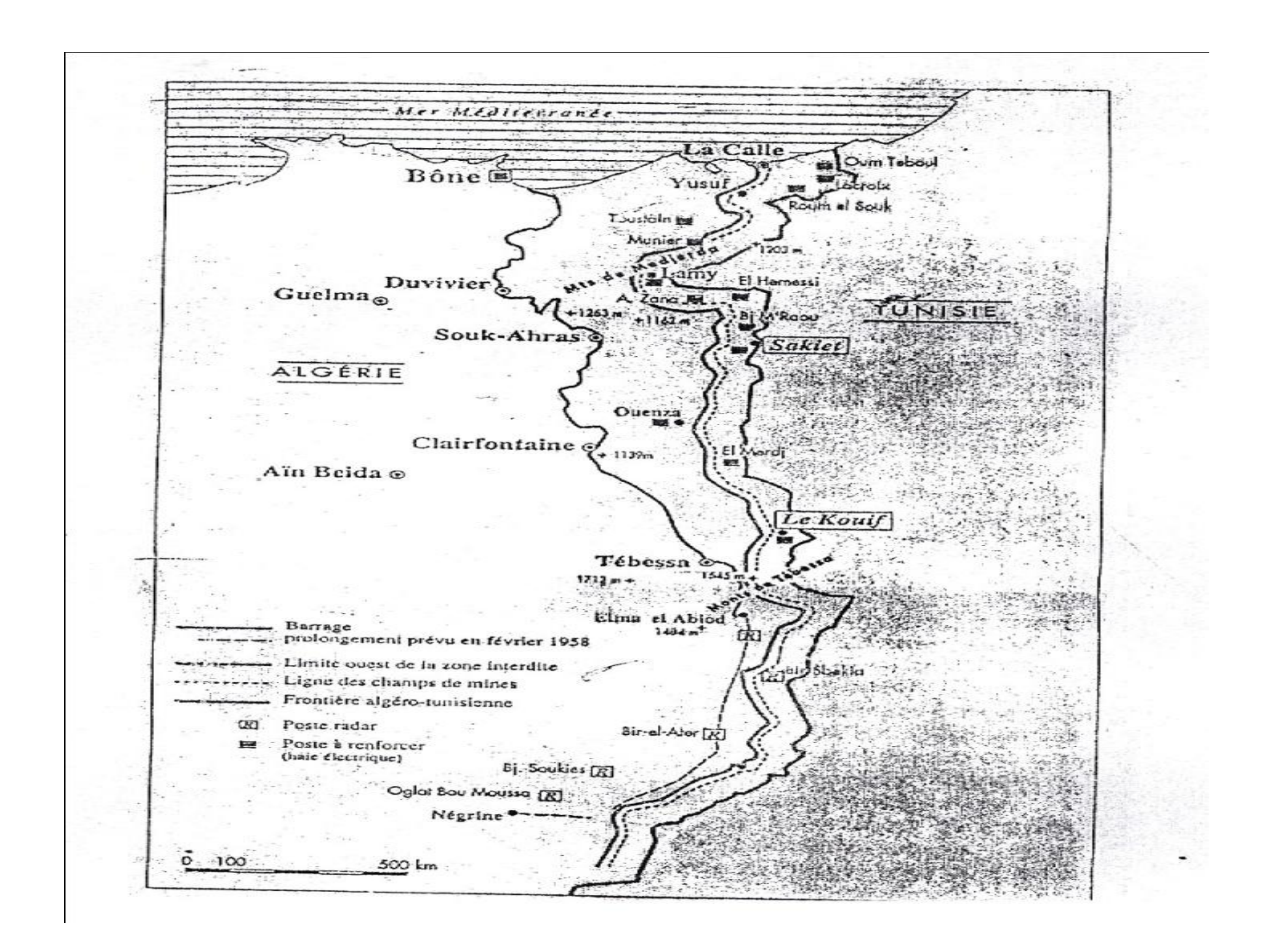
وفي يوم ٥٧/٨/٢٣/ على الساعة العاشرة والمكان المسمى فونتانيلا ، انعقد اجتماع حضره الجميع وكانت المناقشة تدور حول عبان رمضان ، هذا الذي لا يريد الاعتراف بالنظام الذي وافق عليه الجميع من الاعضاء المذكورين ، وكانت لديه نظرية خاصة ولم يرد أن يقتنع رغم المحاولات ، واتفق الجميع على أن لا تكون معه اتصالات فردية ، وكان كلما توجه اليه أحدهم بالكلام لا ينبغي على أن يقول له : الجواب عند سي عبد الله وتم الاتفاق على أن يقنعه الاخوان ، كريم ، محمود ، الحاج علي ، عمار بن عوده ، الى عباس والامين لاقناعهم ، وبعد هذا الاخوان الآخرين ، عبد الله بن طوبال ، مبروك ، محمد صبري ، الى المهري وعبد الحميد ، لاقناعهم أيضا .

٩٩٦/٠٠٠٠

مناقشات مؤتمر المجلس الوطني للثورة بالقاهرة أوت 1957

1–حكيمة شتواح ، مرجع سابق ،ص :175

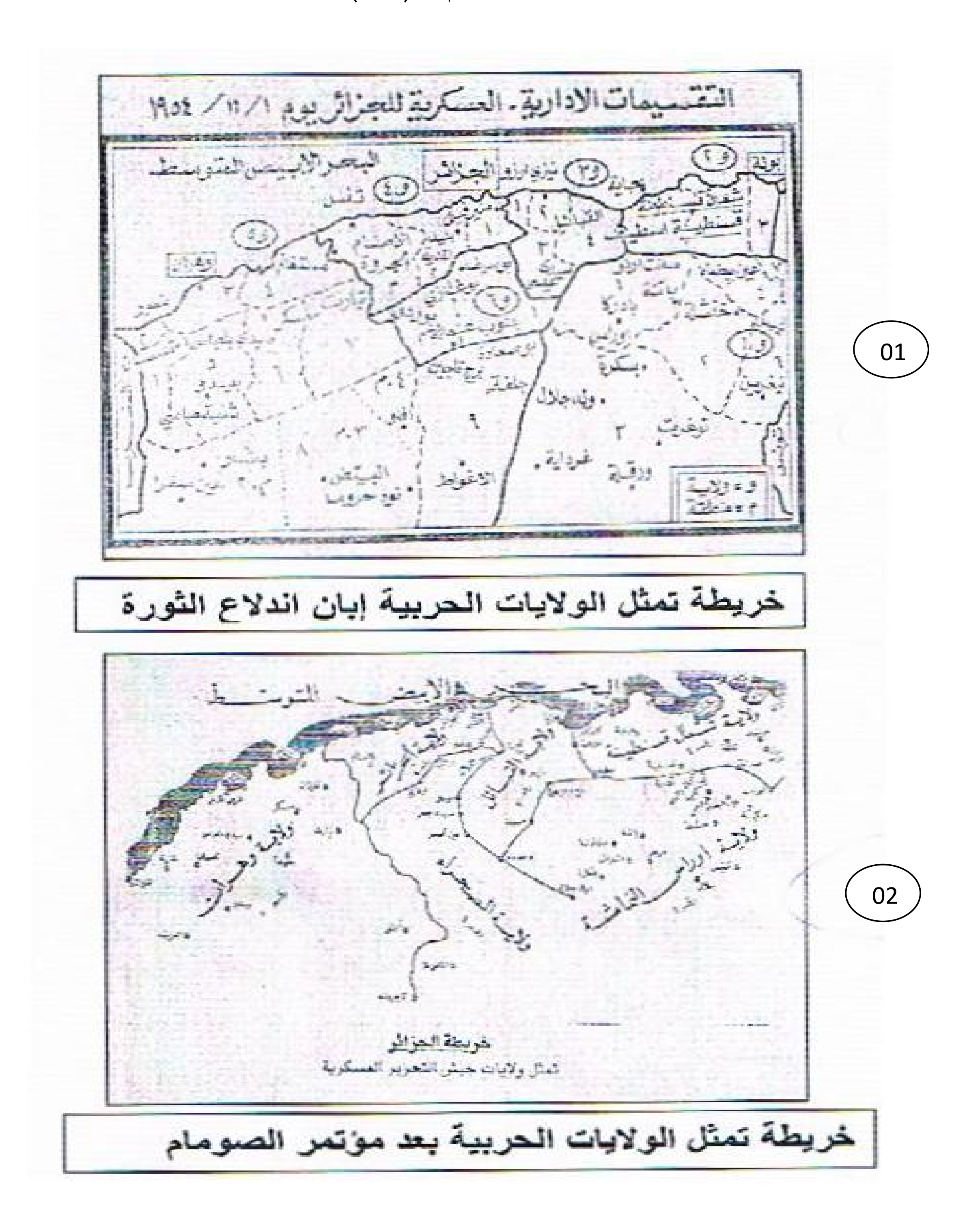
الملحق رقم: (02)



خريطة تمثل خط موريس

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية: الأسلاك الشائكة المكهربة وحقول الألغام، دار هومة، الجزائر، 2007، ص197.

الملحق رقم: (03)



خريطة تمثل الولايات الحربية إبان اندلاع الثورة

خريطة تمثل الولايات الحربية بعد مؤتمر الصومام

1- بسام العسلي، مرجع سابق، ص 171.

2- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 106.

الملحق رقم: (04)



فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية

1-احمد توفيق المدني ، مرجع سابق ، ج3

الملحق رقم: (05)



"ميشال دوبري" يفتتح أول مجلس استشاري حول مشروع قسنطينة

الملحق رقم: (06)

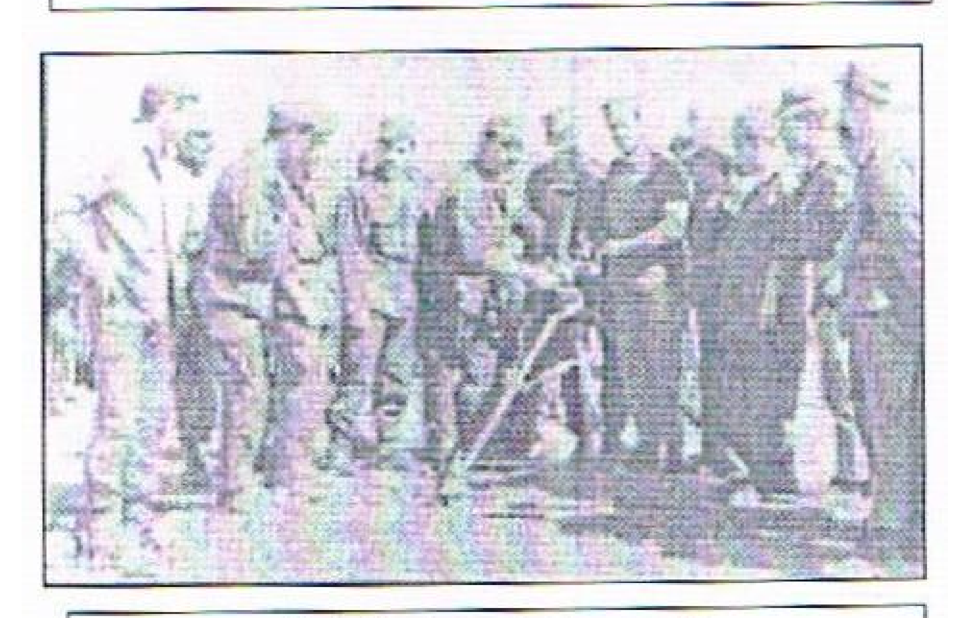

هجومات اخرى على خط موريس

مجلة المجاهد ؛ العدد 32 ، 19 نوفمبر 1957 ، ص 08 .

ملحق رقـم: (07)



وضع الخطط العسكرية



التدريب على استعمال الأسلحة

– أمال شلي: مرجع سابق، ص251.

البيبليوجرافيا

أولا: المصادر

– بخوش (صادق): مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، ط1 ، دار الحكمة، الجزائر، 1990 م.

–الإبراهيمي(محمد البشير): في قلب المعركة (1953 م–1962م) ، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 1994 م .

–بن بلة (أحمد) : مذكرات أحمد بن بلة ، ترجمة العفيف الأخضر ، دار الآداب، بيروت، ط2، 1979.

–بن خدة (يوسف): شهادات و مواقف ، ط1، دار النعمان للطباعة و النشر، الجزائر، 2004 م.

–الديب (فتحي): عبد الناصر و ثورة الجزائر ، دار المستقبل العربي للنشر و التوزيع ط1، القاهرة ، 1984 م

–ديغول (شارل): مذكرات الأمل و التجديد، (1958 م–962 م)، ترجمة سموحي فوق العادة، مر أحمد عويدات ، ط1 ، منشورات عويدات ، 1971 م.

–فرحات (عباس): ليل الاستعمار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005 م.

–قليل (عمار): ملحمة الجزائر الجديدة، ، دار البعث للطباعة و النشر، الجزائر، ج1،1991م.

–كافي (علي): مذكرات علي كافي من المناظل السياسي إلى القائد العسكري ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 1999م.

–المدني (أحمد توفيق): حياة كفاح مع ركب الثورة، ج3 ، الجزائر ، 1989 م

– ملاح(عمار): محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954 م، دار الهدى، الجزائر، 2004 م .

– محرز (عفرون)، مذكرة من وراء القبور، ترجمة الحاج مسعود مسعود، دار هومة الجزائر، 2008.

– المنظمة الوطنية للمجاهدين: من معارك ثورة الجزائر، منشورات قسم الإعلام و الثقافة، طباعة جريدة الوحدة.

– الورثلاني (الفضيل): الجزائر الثائرة ، بدون ذكر الطبعة ، بيروت ، 1963 م

– يوسفي (محمد): الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)، تقديم و تعريب محمد الشريف بن دالي حسين ، منشورات ثالثة – الأبيار – الجزائر – 2010 م.

– القرارات الصادرة عن مؤتمر الصومام ، النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954 م (نداء أول نوفمبر ، مؤتمر الصومام ، مؤتمر طرابلس) سلسلة التراث ، 2005م.

ثانيا المراجع:

– أزغيدي (محمد لحسن) : مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (54–62) ، دار هومة ، الجزائر ، 2005م.

– أزغيدي (محمد لحسن): سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية ، جمعية التاريخ و الآثار لمنطقة الأوراس ، 1994 م.

– برنارد (ليد ويدج) : ديغول ماله و ما عليه ، ترجمة محمد سميح السيد ، طلاس للدراسات و الترجمة و النشر ، دمشق ، 1989 م

– بلحاج (صالح) : تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2008 م .

– بلعباس (محمد): الوجيز في تاريخ الجزائر ، دار المعاصرة ، الجزائر ، 2009 م.

– بن العقون (إبراهيم): الكفاح القومي و السياسي (47–54)، ج3 ، المؤسسة الوطنية للكتب، الجزائر، 1986 م.

– بوحوش (عمار): التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 م ، ط1 ، دار المغرب الإسلامي ، لبنان ، 1997 م

– بوعزيز (يحي): ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ، دار البعث للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 1980 .

- بوعزيز (يحي): الثورة في الولاية الثالثة ، (1954 م–1962م) شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2004 م.

- بوعزيز (يحي): موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009 م .

- بومـالي (أحسـن): إسـتراتيجية الثـورة الجزائريـة فـي مرحلتهـا الأولـى (1954 م– 1956م) منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1998 م.

- تواتي (دحمان): منظمة الجيش السري و نهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر (1961 م–1962 م)، مؤسسة كوشكار للنشر و التوزيع ، 2008 م

- تـواتي (موسـى) – عـواد (رابـح) : هجوم 20 أوت 1955 م ، مطـابع دار البعـث ، قسنطينة 1992 م.

- جمعيـة وفـاء لجمايـة مـآثر الثـورة التحريريـة لولايـة عنابـة، فهـرس شـهداء الثـورة لولايـة عنابة(1954 م– 1962 م) ، ج1 ، عنابة ، 2004 م.

- جيلالي (بلوفة عبد القادر) ، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (1939م–1954م)

- حميد (عبد القادر): فرحات عباس رجل الجمهورية ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007م.

دار الالميعة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010 م.

- حربي (محمد): جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة و الواقع (1954 م–1962م)، ترجمة كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980 م.

دبش (إسماعيل)، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954– 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

- الزبيري (محمد العربي) : الثورة الجزائرية في عامها الأول ، دار البحث للطباعة و النشر، ط1 ، الجزائر.

- الزبيـري (محمـد العربـي) : تـاريخ الجزائـر المعاصـر (1942م–1992 م) ، دار هومـة للطباعة ، الجزائر، 2000 م.

– الصديق(محمد الصالح): أيام خالدة في حياة الجزائر، دار موفم للنشر، الجزائر، 1999 م.

– طلاس (مصطفى)، العسلي (بسام): الثورة الجزائرية ، طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، ط1، دمشق، 1984 م.

– عباس (محمد) : في كواليس التاريخ (ديغول ، الجزائر) أحداث – قضايا – شهادات ، دار هومة للطباعة و النشر ، الجزائر ، 2007م.

– عباس (محمد): الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن ، دار القصبة للنشر، الجزائر ،2007 م.

– عثمان (الطاهر علية) : الثورة الجزائرية أمجاد و بطولات ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1996 م.

– العسكري (إبراهيم) : لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية و دور القاعدة الشرقية، دار البعث، الجزائر ، 2002م.

– العسلي (بسام) : الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية ، دار الشورى ، بيروت، لبنان ، 1982 م.

– العسلي (بسام) : الله اكبر و انطلقت ثورة الجزائر، دار النفائس ، بيروت ، 1989م

– العسلي (بسام) : جبهة التحرير الوطني ، دار النفائس ، لبنان.

– العسلي(بسام) : نهج الثورة الجزائرية ، دار النفائس ، ج8 ، ط2 ، بيروت 1986 م.

– عمراني (عبد المجيد): النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية (1954م–1963 م)، مطابع دار الشهاب، الجزائر.

– الغالي (غربي): فرنسا و الثورة الجزائرية (1954 م – 1958 م)، غرناطة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 م.

– فركوس (صالح) : المختصر في تاريخ الجزائر من العهد الفنيقي إلى خروج الفرنسيين ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2002 م.

– قاسم نايت (بلقاسم) : ردود الفل الدولية داخليا و خارجيا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر الفاتح من نوفمبر ، ط1 ، دار البعث للطباعة و النشر ، قسنطينة ، 1984 م.

- قدادة (شايب): مشروع ديغول سبتمبر 1958 م ، صدى المتحف ، ع1 ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، عين مليلة ، 2004 م.

- مقلاتي (عبد الله) : المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الأساسية (54-62)، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، 2012م.

- مياسي (إبراهيم) : قبسات من تاريخ الجزائر ، دار هومة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010م.

- ناجي (محمد): الخطوط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية الأسلاك الشائكة، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر.

- نور الدين (عبد القادر): و آخرون، حوار حول الثورة ،الجزائر ، 2009 م، ج1.

سعيدوني (ناصر الدين) ، الجزائر منطلقات و آفاق ، مقارنات للواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية ، ط2، عالم المعرفة ، الجزائر 2008.

ثالثا: المجلات و الجرائد

- (الزبيري محمد العربي) : حول انتفاضة 20 أوت 1955 م ، مجلة الثقافة عدد 83 ، سبتمبر – أكتوبر، 1984 م.

- (صيود عيسى): الذكرى الثلاثين لـ 20 أوت 1955 م، حدث حاسم في مسيرة الثورة، مجلة الجيش ، عدد 257 ، 1985 م.

- (أمقران عبد الحفيظ) : مؤتمر الصومام إعدادا و تنظيما و محتوى ، مجلة أول نوفمبر، عدد خاص 68، المنظمة الوطنية للمجاهدين ، 1984 م .

- (ملامح عن ثورة أول نوفمبر 1954 م و مواقف ديغول اتجاهها): الأصالة، عدد (73-74)- 1979 م

- (ملف التعذيب في الجزائر): المصادر، عدد 5، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 م ، الجزائر ، 2001.

– (حرب الجزائر هي حرب المغرب العربي): المجاهد، لسان حال جبهة و جيش التحرير الوطني، عدد 15/20 مارس 1958.

رابعا: المذكرات و الأطروحات و الرسائل.

– بلهداف (صورية): مظاهرات 11 ديسمبر 1960 م بين الذاكرة و التاريخ ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، (غير منشورة).

– خيثر (عبد النور): تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954 م–1956 م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر ، جامعة الجزائر ، قسم التاريخ ، إشراف : حبانشي شاوش ، 2005 م، 2006 م، (غير منشورة).

– شلي (آمال) : التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954 م–1956 م) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ن قسم التاريخ ، جامعة باتنة ، تحت إشراف عبد الكريم بوصفصاف ، 2005 م–2006 م، (غير منشورة).

– قريري (سليمان): تطور الاتجاه الثوري و الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1945 م–1954 م) بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه علوم، إشراف الدكتور مناصرية يوسف جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علوم إنسانية، 2010 م–2011 م، (غير منشورة).

خامسا: المصادر و المراجع بالأجنبية :

- Ben Youcf Ben Khadda : Les Origines de 1er Novembre, Edition Dehleb , Alger :1989 .

-Mustapha Madi. Reflection Massali El hadj 1989 . Edition Casba – Alger 1995.

الفهرس

الصفحة	الفهرس